

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٨٠١١

الثلاثاء، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جايب	الصين
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فولغاريف
	إثيوبيا	السيدة يوسف
	أوروغواي	السيدة غارسيا مويانو
	أوكرانيا	السيد إنيتسكي
	إيطاليا	السيد كارلوتشي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد زامبرانا
	السنغال	السيدة غيبي
	السويد	السيد سكاو
	فرنسا	السيدة تشاربي
	كازاخستان	السيد كيرموكولوف
	مصر	السيد طایل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كينا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وارد
	اليابان	السيدة تاكيدا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1723040 (A)



خطوات فورية لتهدئة الوضع فحسب، بل أيضا الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات استفزازية في المستقبل.

وتشكل إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومستقلة ومتصلة للأراضي، على أساس المعايير متفق عليها دولياً وحدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، الضمان المستدام الوحيد لإحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط. ولا شيء يتعارض مع هذه الرؤية أكثر من المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي المحتلة. ومع ذلك، حدثت زيادة كبيرة في الأنشطة ذات الصلة بالاستيطان في الأراضي المحتلة.

وينم هذا الاتجاه عن تجاهل إسرائيلي صارخ للقانون الدولي وللإرادة الجماعية للمجتمع الدولي، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويمثل أيضا انتكاسة للسلام وتراجعا عن حل الدولتين والاستعاضة عنه بوهم الدولة الواحدة.

وفي الوقت نفسه، فإن الحصار الإسرائيلي الخانق المفروض على غزة، والذي يدخل عامه الحادي عشر، ليس مجرد مأساة إنسانية بل إهانة أخلاقية. ولن يمكن للمنطقة جني ثمار السلام إلا إذا كان هذا السلام مبنيا على أسس العدالة، وهذا شرط أساسي يتطلب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي وتحقيق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته. والحل العادل لقضية فلسطين ليس مجرد مسألة ذات أهمية إقليمية؛ بل هو شرط مسبق أساسي للسلم والأمن العالميين.

ويساورنا القلق أيضا إزاء القيود الخطيرة على الموارد التي تواجه أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، مما يعوق العمل الجدير بالثناء الذي تقوم به هذه الوكالة لفائدة اللاجئين الفلسطينيين.

إن مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط قد طال أمدها كثيرا. وأدت الحروب والاحتلال الأجنبي إلى تفاقم تلك التحديات. ويشكل تحرير الموصل معلما هاما في مكافحة

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥|٠٠.

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم نصوصها المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئاسة الصينية للمجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

في كل مرة نجتمع هنا لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، نضطر إلى التعبير عن المزيد من الأسف. ولا يمكن بالتأكيد تحمل استمرار دوامة العنف والكارثة الإنسانية التي تلوح في الأفق والألم الذي لا يوصف والمعاناة الإنسانية. وخير ما يجسد ذلك محنة الشعب الفلسطيني، الذي عانى على مدى ٧٠ عاماً من التجريد من أملاكه والتشريد والحرمان على يد قوات الاحتلال.

وفي الذكرى السنوية الخمسين للاحتلال غير المشروع لوطنهم، من المؤسف أن تظل تطلعات الفلسطينيين إلى أن يعيشوا حياة الحرية والكرامة أمرا مثاليا بعيد المنال.

ويشكل تصاعد التوترات والاشتباكات العنيفة التي جرت في البلدة القديمة بالقدس وفي محيطها خلال الأيام القليلة الماضية تذكيرا بأننا نجلس على برميل بارود. وكما أشار إلى ذلك بحق المنسق الخاص للشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، فإن تداعيات الأحداث الجارية في مكان لا تتجاوز مساحته بضعة مئات من الأمتار المربعة تؤثر على مئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. ولهُؤلاء الأشخاص طلب واحد: احترام حرمة المسجد الأقصى ووضع القدس.

وبينما أحاط مجلس الأمن علما بخطورة الحالة، يجب أن تتبع الكلمات إجراءات ملموسة. ويجب على إسرائيل ألا تتخذ

إن بيرو تؤيد حل الدولتين، اللتين تتمتعان بحدود آمنة ومتفق عليها بصورة متبادلة، بوصفه الأساس للتعيش السلمي.

تشجع بيرو، في ذلك الصدد، وتؤيد مختلف المبادرات التي ينفذها المجتمع الدولي، والتي تهدف إلى حل القضية الفلسطينية وتسمح بتنفيذ الاتفاقات المبرمة في مدريد وأوسلو. وتعتقد بيرو أن تجديد الالتزام باستئناف محادثات السلام على أساس حل الدولتين في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية خطوة إيجابية إلى الأمام. وبالمثل، فإنها تعتقد أن الزيارة التي قام بها رئيس الولايات المتحدة إلى المنطقة في رحلته الأولى إلى الخارج يمكن أن تهيئ الظروف اللازمة لاستئناف الحوار السياسي. كما نسلط الضوء على المساعي الحميدة لمختلف الدول الأوروبية والآسيوية.

وتشدد بيرو على أهمية الامتثال للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي اتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والذي يحث إسرائيل على وقف بناء المستوطنات في الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧. فتلك الممارسة، التي تصاعدت في الأشهر الأخيرة تخالف القانون الدولي وتشكل تهديدا خطيرا للسلامة الإقليمية للدولة الفلسطينية ولإمكانية حل الدولتين.

وبالإضافة إلى ذلك، تسلم بيرو بحق إسرائيل غير القابل للتصرف في الحفاظ على أمنها ووجودها، بما في ذلك من خلال ممارسة حقها المشروع في الدفاع عن النفس، مع التشديد على أنه يجب عليها القيام بذلك بموجب مبدئي التناسب والمشروعية. ووفقا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، تدين بيرو بشدة ارتكاب الأعمال الإرهابية ضد السكان المدنيين ودوافع مرتكبي هذه الأفعال.

وتلاحظ بيرو مع القلق الحالة الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة. إن شدة الانقسامات بين القادة الفلسطينيين أنفسهم، إلى جانب ندرة الخدمات الأساسية والتدابير التقييدية التي تفرضها إسرائيل، تؤدي إلى اليأس وزيادة النزوح إلى خطاب الكراهية وإلى اندلاع المزيد من أعمال العنف الأكثر خطورة. وهناك

العراق لتنظيم داعش وفروعه، كما أنه، ونحن على ثقة من ذلك، معلم هام نحو بناء دولة عراقية شاملة للجميع، تعترف بمصالح الشعب العراقي وتوازن بينها.

وتمثل المحادثات بين الأطراف السورية عنصرا محوريا في عملية المصالحة السياسية في ذلك البلد. ولم تحقق جولات المحادثات المتتالية تقدما كبيرا حتى الآن، ولكن يتعين على الأطراف والدول الكبرى والمجتمع الدولي بصفة عامة مواصلة بذل جهودهم، لأنه لا يمكن إيجاد حل عسكري ولا يمكن أن يستمر في حال تحقيقه.

وأخيرا، فإن ما نحتاجه لإحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط هو العزم الوطيد واتخاذ إجراءات متضافرة، وفوق كل شيء، العدالة وسيادة القانون. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عندما تكون جميع الأطراف مستعدة للقبول بخيارات صعبة. ونأمل أن نكون مستعدين لذلك الاختبار.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد ميسا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية):

ترحب بيرو بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما نعرب عن امتناننا للسيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام؛ على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

ومع ذلك، فإننا نأسف لاستمرار تدهور الحالة الميدانية، بما في ذلك الأحداث التي وقعت مؤخرا فيما يتعلق بالمسجد في البلدة القديمة بالقدس. وتكرر بيرو مناشدتها جميع الأطراف المعنية بشكل مباشر أن تخفف من إجراءاتها وأن تتحرك صوب الحوار البناء في إطار احترام القانون الدولي والقانون الإنساني.

منذ انضمام بيرو إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة لفلسطين في عام ١٩٤٧، فإن موقفنا بشأن هذه القضية واضح ولم يتغير.

الإسرائيلي - الفلسطيني وكذلك في الحالات التي لا تقل خطورة في بلدان أخرى في المنطقة.

وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لانتخاب القرار التاريخي ٢٤٢ (١٩٦٧)، نكرر تأكيد دعمنا الثابت لإيجاد حل سلمي ودائم وشامل للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، استناداً إلى حدود عام ١٩٦٧ وإلى ما يتفق عليه الطرفان في عملية المفاوضات. وتؤكد الأرجنتين مجدداً دعمها لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة وقادرة على البقاء، يعترف بها المجتمع الدولي بأسره، فضلاً عن حق دولة إسرائيل في العيش في سلام مع جيرانها داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

وبالمثل، تعرب الأرجنتين مجدداً عن قلقها إزاء الاستمرار والإمعان في بناء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتدعو إلى إنهاء توسيعها، على النحو المبين في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي اتخذته المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. فقد أوضح المجتمع الدولي ككل بجلاء أن المستوطنات تتعارض مع القانون الدولي وتوقو السلام وتضعف آفاق حل الدولتين، والذي من شأنه أن تعيش كلتا الدولتين في سلام وأمن، وبالتالي فإن المستوطنات تدمر وضعاً رهنياً لا يطاق. كما نعتقد أن من الضروري أن يتناول القادة الفلسطينيون بجدية الشواغل الأمنية الإسرائيلية. وتعتقد الأرجنتين أنه من غير المقبول أن تقوم حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية بشن هجمات ضد مدنيين إسرائيليين. إن بلدي يدين بشدة جميع الأعمال الإرهابية.

وتؤكد الأرجنتين مجدداً على الوضع الخاص للقدس، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وترفض أي تدابير انفرادية ترمي إلى تغيير ذلك. ويعتقد بلدي أن المدينة المقدسة يجب أن تكون مكاناً للتلاقي والسلام وأنه ينبغي كفالة حرية وصول أتباع الديانات التوحيدية الثلاث - اليهودية والمسيحية والإسلام - إلى الأماكن المقدسة.

وللأسف، فقد تدهورت الحالة الأمنية في مدينة القدس كثيراً، خلال الأيام القليلة الماضية. ويساور جمهورية الأرجنتين

حاجة ملحة إلى أن يقدم المجتمع الدولي المزيد من الدعم إلى أولئك الذين يواجهون هذه الحالة المأساوية.

وتحتم ضالة التقدم المحرز في عملية السلام وزيادة الاختلافات على المجتمع الدولي معالجة المسألة الفلسطينية بشعور متجدد بالإلحاح. ويتعين على الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، الاضطلاع بدور هام جداً في هذا المضمار. وستواصل بيرو، بصفتها عضواً غير دائم في المجلس للعامين ٢٠١٨ و ٢٠١٩، دعم تيسير إطار الحد الأدنى من التفاهم من أجل استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين وتحسين الحالة على أرض الواقع.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة.

تتمسك الأرجنتين على الدوام بموقف مبدئي مؤيد لحل المنازعات والنزاعات بالوسائل السلمية؛ واحترام القانون الدولي وسيادة واستقلال الدول ووحدها الوطنية وسلامتها الإقليمية؛ ورفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة، والثقة في الدور البناء للمجتمع الدولي وقدرته على الإقناع من أجل تمهيد السبيل لإيجاد حلول سلمية وعادلة ودائمة للنزاعات.

إن الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما قضية فلسطين، تخضع لنظر مجلس الأمن منذ عام ١٩٤٧ ولا تزال تمثل أحد أطول النزاعات المستعصية في جدول الأعمال الدولي. وفي ضوء تلك الحالة، ينبغي أن نسأل أنفسنا ما الذي يمكننا أن نفعله كأعضاء في المجتمع الدولي للمساعدة على إيجاد حل عادل ودائم في إطار المجلس. وتعتقد الأرجنتين، في ذلك الصدد، أن التغلب على الخلافات مسألة ذات أولوية حتى يتمكن الطرفان من استئناف المفاوضات. ويؤيد بلدي بقوة جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، في النزاع

لفقدان الكثير من الأرواح نتيجة الأعمال الإرهابية التي نفذها التنظيم الذي يسمّى نفسه الدولة الإسلامية.

ونود كذلك أن نشير إلى الأزمة بين بلدان الخليج، والتي تمثل مصدراً جديداً للتوتر في المنطقة يبعث على قلق بلدنا. وتأمل الأرجنتين في أن تتمكن جميع الأطراف المعنية، التي ترتبط معها بعلاقات تعاون وثيق، من التوصل إلى حل من خلال الحوار والمفاوضات الدبلوماسية. ونؤيد جهود الوساطة الكويتية والمبادرات التي تقوم بها مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي لتحسين العلاقات بين الأطراف. وندعو إلى ضبط النفس ونشدد على أنه ينبغي أن تتماشى جميع القرارات والإجراءات مع القانون الدولي لمنع تصعيد الحالة وأي عواقب اجتماعية واقتصادية والتي سيكون من شأنها أن تؤثر سلباً على السكان المدنيين.

وندين الإرهاب بجميع أشكاله ونرى فيه عدواً مشتركاً يجب علينا هزيمته.

إن السلام في الشرق الأوسط لن يكون ممكناً إلا من خلال زيادة الجهود الدبلوماسية والتفاوض. وينبغي للمجلس ألا يدخر جهداً في تشجيع الأطراف المعنية على السير في هذا الاتجاه، بما يتسق مع المعايير المعترف بها من قبل المجتمع الدولي وفقاً لقرارات الأمم المتحدة وحل الدولتين على أساس الاتفاقات المبرمة بين الطرفين وخريطة طريق المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية، فضلاً عن إيجاد حل مقبول من الطرفين للحالة في القدس وإيجاد تسوية عادلة لمسألة اللاجئين.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في محور جميع النزاعات في الشرق الأوسط. وقد استمر هذا الظلم لأكثر

القلق إزاء تصاعد العنف وتفضّص مجموعة الأفعال التي أودت بحياة العديد من المواطنين الفلسطينيين وأفراد من قوات الأمن الإسرائيلية. فلا يمكن السماح لتصاعد التعصب والعنف الذي يترتب عليه بأن يقوض حق المجتمعات في العيش في سلام وحرية وفي التمتع الكامل بحقوقهم المدنية. ولذلك، يرى بلدنا أنه ينبغي أن لا يتخذ أي من الأطراف تدابير انفرادية قد تؤثر على الوضع الراهن.

وللأسف، فإن تلك ليست المسألة الوحيدة التي تشغلنا في الشرق الأوسط. فالأرجنتين تلاحظ مع القلق تطورات الحالة في سورية، ولا سيما الحالة الإنسانية، وتدين جميع أعمال العنف، ولا سيما تلك التي تستهدف السكان المدنيين. ويفرض بلدنا الإرهاب بجميع أشكاله ويدين بأشد العبارات الأعمال الإرهابية التي يرتكبها التنظيم الذي يسمي نفسه الدولة الإسلامية، وجبهة النصرة.

كما إننا ندين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي حالة، وتحت أي ظرف من الظروف، ومن قبل أية جهة. وكذلك، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي تقديم جميع المسؤولين عن استخدامها إلى العدالة. ونؤيد، في ذلك الصدد، العمل الحيادي والتقني الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة بين المنظمة والأمم المتحدة.

وتؤيد الأرجنتين التوصل إلى حل سياسي في سورية، من خلال الحوار والدبلوماسية، فضلاً عن احترام القانون الدولي ومبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية. ولذلك، فإننا نعلق أهمية بالغة على المفاوضات في جنيف وأستانا. وقد أحرز تقدم كبير لأن هاتين المبادرتين تكمل إحداها الأخرى. ونرحب كذلك بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والأردن في ٩ تموز/يوليه لترتيب وقف لإطلاق النار في جنوب شرق سورية.

فيما يتعلق بالحالة في العراق، يسعدنا أن نلاحظ أن الجيش العراقي قد استعاد مؤخرًا السيطرة على الموصل. ونحن نأسف

تجنّبها هذه البلدان الغنية من عمليات النقل هذه ذات تكلفة هائلة على أمن المنطقة وشعبها.

إن الولايات المتحدة وحلفاءها يقصفون سورية واليمن، ويستعملون الذخائر العنقودية أو يمنعون إيصال المساعدات الإنسانية تحت ستار استعادة الشرعية. وهذه الإجراءات هي بدور لنزاعات جديدة. ويتذكر العالم بوضوح كيف أن غزو الولايات المتحدة الأخير في الشرق الأوسط، الذي شنته بناء على ادعاءات كاذبة بوجود أسلحة دمار شامل، أسفر عن وفاة أكثر من نصف مليون شخص في العراق وعن ولادة داعش من جديد. فمتى سيسعى المجلس إلى مساءلة الذين أنشؤوا حركة طالبان وتنظيم القاعدة وداعش والجماعات المرتبطة بها ودعموها، أو عن دورهم في انتشار الأنشطة الإرهابية في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم؟ ما فتئت إيران تؤيد الجهود المبذولة لحل النزاع السوري دبلوماسياً وهي تناصر تقرير الشعب السوري لمصيره. إن المساعدة التي تقدّمها إلى الحكومة السورية موجهة نحو مكافحة الإرهاب وتخفيف التوتر. ومشاركنا في أستانا وفي الفريق الدولي لدعم سورية وعمليات جنيف خير شاهد على ذلك. وما زلنا نرحب بأي جهد حقيقي للمساعدة على تحقيق استقرار الحالة على أرض الواقع، كشرط مسبق لأي عملية سياسية من شأنها أن تمكن الشعب السوري من تقرير مستقبله.

لقد استمعنا اليوم إلى ادعاءات لا أساس لها تتعلق ببلدي والتي أرفضها رفضاً قاطعاً بوصفها جزءاً من حملة دعائية مضللة ضد إيران، خططت لها وارتكبتها إسرائيل والعديد من بلدان المنطقة بشكل هستيري، بما في ذلك بعض البلدان التي دعمت بإخلاص عدوان صدام حسين على إيران.

أود أن أختتم بياني بنبذة مفرحة نادرة بتقدّم ثانينا القلبية إلى شعب وحكومة العراق الشجعان على تحرير الموصل من جماعة داعش الإرهابية التكفيرية التي عاثت فساداً لا في العراق فحسب بل في المنطقة برمتها.

من سبعة عقود وتفاقم بسبب السياسات الإسرائيلية التوسعية والعدوانية تجاه الفلسطينيين والمنطقة. وأي محاولة لاستبعاد المسألة من مناقشات مجلس الأمن ليست سوى إنكار للحقائق الواضحة ولمعاناة الأبرياء.

إن تاريخ النظام الإسرائيلي بأسره حافل بأعمال العدوان على جيرانه وعلى بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وخارجها وقد حدث ذلك ١٤ مرة على الأقل منذ عام ١٩٤٨. وباتت السلطات الإسرائيلية، يشجعها في ذلك دعم الإدارة الأمريكية الجديدة، تشكك أكثر من أي وقت مضى في حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في وطنهم وتتحدى هذا الحق. ويستمر هذا العدوان على أساس يومي، وكانت آخر حلقة فيه القمع الوحشي للفلسطينيين المضطهدين تحت ذريعة منع المصلين الفلسطينيين من دخول المسجد الأقصى. ويواصل النظام الإسرائيلي بكل عجرفة وعلى نحو سافر انتهاك عشرات من قرارات مجلس الأمن، من القرار ٥٤ (١٩٤٨) إلى القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وكذلك العديد من القرارات الأخرى التي اعتمدها الجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة بشأن الأنشطة الاستيطانية غير القانونية. وباتت الانتهاكات ممكنة بفعل سماح المجتمع الدولي على نحو غير مسؤول لهذا النظام بالإفلات من العقاب تماماً.

ولا تزال إسرائيل تنتهك جميع النظم الدولية المصممة لتنظيم أسلحة الدمار الشامل برفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. وتمثل الأسلحة النووية في أيديها أخطر تهديد لأمن جميع دول الشرق الأوسط. إن الدول الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة، تقوض جهود تحقيق الاستقرار ومكافحة الإرهاب التي تدعي مناصرتها بإغداق كميات لا توصف من المعدات العسكرية الممتازة على جهات غير مسؤولة من الدول وغير الدول، خدمة لأهداف متهورة لإبراز القوة. والأرباح التي

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة أعمال الإرهاب، ويُعرب عن أسفه لجميع الخسائر في أرواح الأبرياء الناجمة عن العنف ويتمنى الشفاء العاجل للجرحي.

وقد أعربنا عن تقديرنا لإدانة الرئيس عباس للهجوم على أفراد الشرطة الإسرائيلية في البلدة القديمة بالقدس، المقدسة للديانات الثلاث، وللضمانات التي قدمها رئيس الوزراء نتنياهو بالإبقاء على الوضع الراهن في الحرم الشريف/جبل الهيكل. ومن المهم بشكل حيوي الآن ضمان تصرف جميع القيادات السياسية والدينية والأهلية بمسؤولية واستعادة الهدوء وتفاذي أي أعمال أو أقوال يمكن أن تزيد من حدة التوترات. واستمرار التعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية أمر في غاية الأهمية إذا أردنا أن نمنع المزيد من العنف والخسائر في الأرواح. ونشجع إسرائيل والأردن على العمل معاً لإيجاد حلول وضمان الأمن للجميع واحترام قدسية الأماكن المقدسة والحفاظ على الوضع الراهن، مع مراعاة الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية، على النحو المعترف به في معاهدة السلام التي أبرمتها مع إسرائيل.

كما أن الاتحاد الأوروبي يعارض بشدة القرارات الإسرائيلية الأخيرة بالمضي قدماً في تنفيذ خطط لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ويؤكد على مطلب مجلس الأمن المتكرر بأن توقف إسرائيل جميع الأنشطة الاستيطانية فوراً وبالكامل. وتشكل المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة رئيسية أمام السلام وتهدد بجعل حل الدولتين أمراً مستحيلًا.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يتابع تدهور الحالة في غزة. ونحن نشيد بجهود الأمم المتحدة ومصر الرامية إلى الوساطة وتوفير وتيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والوقود إلى قطاع غزة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية إلى غزة. ويتسم وجود سلطة فلسطينية وحيدة وشرعية

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن إلى القائمة بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيدة آدمسون (تكلمت بالإنكليزية): يؤيد هذا البيان كل من البلد المرشح ألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين.

تظل عملية السلام في الشرق الأوسط أولوية رئيسية للاتحاد الأوروبي، الذي لم يغير مواقفه. وليس هناك بديل عن حل الدولتين عن طريق التفاوض والذي يلي التطلعات المشروعة لكلا الطرفين - بما في ذلك الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية وتطلعات الفلسطينيين إلى إقامة دولة ذات سيادة - والذي يُنهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، ويحل جميع مسائل الوضع الدائم. إن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ولئن كان يعيد تأكيد جميع القرارات السابقة للمجلس ذات الصلة منذ عام ١٩٦٧، يُذكر مجدداً بالأخطار الرئيسية التي تهدد قابلية تطبيق حل الدولتين، لا سيما استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. كما أنه يدين بوضوح جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز أو التحريض أو التدمير.

وتشكل آخر التطورات في البلدة القديمة بالقدس وما حولها وفي الضفة الغربية خطراً حقيقياً لحدوث مزيد من التصعيد. فقد قُتل ثلاثة فلسطينيين في اشتباكات عنيفة مع قوات الأمن الإسرائيلية يوم الجمعة. ويجب إجراء تحقيق كامل في هذه الحوادث. وفي هجوم إرهابي في الضفة الغربية خلال ليلة الجمعة/السبت، قُتل ثلاثة إسرائيليون وهم يجلسون إلى مائدة عشاء عطلة السبت اليهودية على يد شاب فلسطيني. وما من شيء يمكن أن يبرر هذه الجريمة البغيضة. ومنذ ذلك الحين، وقعت هجمات أخرى في إسرائيل والأردن، وقُتل اثنان من الأردنيين.

في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. ولن يكون الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد للمساعدة في إعادة بناء سورية إلا عندما تحول تكون عملية انتقالية موثوقة قد قطعت شوطا.

وفي العراق، مثل تحرير الموصل خطوة رمزية عالية في هزيمة داعش، وإن كان لا يمثل نهاية العمليات العسكرية. إذ لا يزال هناك العديد من المناطق الحساسة جدا التي يتعين استردادها من داعش. ولكن حتى في ذلك الوقت، فإن دحر داعش مناطقها ليس سوى أحد التحديات. ويمثل كسب السلام مع السكان مهمة لها نفس القدر من المشقة والإحاحية بالنسبة للحكومة العراقية. ويدعو الاتحاد الأوروبي الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان للبناء على نجاح التعاون الأمني في حملة تحرير الموصل والدخول في حوار بناء بشأن جميع المسائل عبر الطيف السياسي والاقتصادي، بما في ذلك الحدود الداخلية المتنازع عليها. ويجب تجنب الخطوات الانفرادية.

وأخيرا، فإن العراق في حاجة إلى دعم دولي لمواجهة كل هذه التحديات الهائلة. والاتحاد الأوروبي ملتزم بتقديم هذا الدعم وهو يضاعف جهوده. إذ تمت برحمة أكثر من ٢٠٠ مليون يورو لعام ٢٠١٧. سيتم نشر بعثة سياسة مشتركة للأمن والدفاع من أجل تقديم المشورة والمساعدة في إصلاح قطاع الأمن، فضلا عن الوفاء بالاحتياجات الإنسانية وتحقيق الاستقرار.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد بيجيج (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد أكد مجلس الأمن مرارا وتكرارا أن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني يبقى جوهر التحدي أمام تحقيق السلام الدائم على الصعيد الإقليمي. وينبغي للتطورات التي وقعت مؤخرا في القدس أن تذكرنا جميعا بأنه ينبغي ألا نغفل عن هذه الحقيقة. وفي هذا الصدد، نأسف لجميع الخسائر في الأرواح، وندين جميع أعمال العنف.

وديمقراطية، مسيطرة بالكامل على غزة، بأهمية بالغة لتحقيق قيام دولة فلسطينية لها مقومات البقاء.

والاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لدعم جميع الجهود الجادة الرامية إلى صنع السلام. ونرحب بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والمجموعة الرباعية، بما في ذلك عقد اجتماع للمبعوثين في ١٣ تموز/يوليه. ونذكر بأهمية مبادرة السلام العربية، التي توفر العناصر الأساسية لتحقيق تسوية شاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي.

وأود أن أنتقل إلى لبنان واعتماد البرلمان لقانون جديد للانتخابات في ١٦ حزيران/يونيه، على أساسه ستعقد الانتخابات البرلمانية بحلول أيار/مايو ٢٠١٨. إن إجراء انتخابات برلمانية سلمية ونزيهة وشفافة يكتسي أهمية لضمان أداء المؤسسات الديمقراطية اللبنانية. وفي اجتماع مجلس الارتباط بين الاتحاد الأوروبي ولبنان الذي جرى الأسبوع الماضي، اعترف الاتحاد الأوروبي بجهود لبنان الاستثنائية والتميزة في استضافة أكثر من مليون لاجئ سوري. ونحن ملتزمون بالحفاظ على مستوى دعمنا في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. واتفق الاتحاد الأوروبي ولبنان على أن الحل الوحيد المستدام والطويل الأجل للاجئين والمشردين من سورية إلى لبنان هو عودتهم الآمنة إلى بلدانهم الأصلية وفقا لجميع قواعد القانون الدولي الإنساني، مع مراعاة مصالح البلدان المضيفة، إذ تستوفي شروط هذه العودة.

وفي سورية، نأمل في أن تنفيذ ترتيبات التهدئة صوب وقف الأعمال العدائية على نطاق البلد وتحقيق إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق سيساعد على تيسير المحادثات بين الأطراف السورية تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف. وحتى الآن، رفضت دمشق الانخراط بشكل كبير في تلك المفاوضات. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يدعو إلى إيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق، وإلى المساءلة عن جميع انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وقد خصص الاتحاد الأوروبي للتو ١,٥ مليون يورو للآلية الدولية المحايدة ومستقلة للمساعدة

موحد. وتركيا عازمة على مواصلة جهودها لتحقيق تلك الغاية، ودعم المبادرات التي تحترم المعايير الراسخة، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

ونظرا لإدراكها التام للحالة الإنسانية المتردية في فلسطين، وخاصة في قطاع غزة، ما تزال تركيا تواصل أيضا جهودها لتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين عبر تقديم المساعدة الإنمائية وتنفيذ مشاريع التعمير. ووصلت الشحنة التركية الثالثة التي تضم ١٠٠٠٠ طن من المساعدات الإنسانية إلى غزة في حزيران/يونيه. وبينما تعمل تركيا بشأن السبل الممكنة لمعالجة الشح الخطير في المياه والكهرباء في غزة، فقد خصصت ٥٠٠.٠٠٠ دولار للصندوق الإنساني للأرض الفلسطينية المحتلة من أجل شراء الوقود للحالات الطارئة والحفاظ على تقديم الخدمات الأساسية استجابة لنداء مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، نواصل دعم عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى نظرا للدور الأساسي الذي تضطلع به فيما يتعلق بحياة اللاجئين الفلسطينيين. ومنذ بدايات النزاع السوري، تبذل تركيا جهودا مكثفة ترمي إلى إنهاء العنف في سورية والتوصل إلى حل سياسي استنادا إلى بيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، على النحو المبين في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وما دام الانتقال السياسي الحقيقي هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع السوري، فإن المفاوضات لذلك الغرض لن تؤدي ثمارها في حال استمرار القتال. ولذلك، فقد يسرنا وقف إطلاق النار على نطاق البلد وأصبحنا مع الاتحاد الروسي وإيران ضامني تنفيذ الاتفاق. وتهدف اجتماعات أستانا - التي تكمل وتدعم عملية جنيف السياسية بقيادة الأمم المتحدة - إلى تعزيز وقف إطلاق النار واعتماد تدابير بناء الثقة.

وفي الجولة الرابعة من الاجتماعات الرفيعة المستوى المعقودة في أستانا في ٣ ٤ أيار/مايو والمذكورة بشأن إنشاء مناطق تصعيد في بعض المناطق السورية. أما المسائل المتصلة بترسيم مناطق تخفيف

ويجب أن تكون الأولوية الفورية هي التهدئة السريعة وممارسة ضبط النفس من جانب جميع الأطراف. وينبغي ألا ننظر إلى الحالة الراهنة على أنها جولة مزمّنة أخرى من المناوشات، وألا ننتظر مكتوفي الأيدي حتى تهدأ الحالة. وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا جميعا أن نسلم بأهمية الحفاظ على الوضع التاريخي وحرمة الحرم القدسي الشريف بالنسبة للعالم الإسلامي. إن المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع الراهن تعرض التعايش السلمي للخطر. وينبغي أن تعامل المدينة المقدسة عند الإسلام واليهودية والمسيحية بأقصى قدر من الاحترام. ومن غير المقبول إغلاق الحرم القدسي الشريف وما تبعه من قرار وضع أجهزة كشف إلكترونية على المداخل إلى جانب غيرها من القيود المفروضة على دخول المسلمين هناك. تلك الأخطاء، وكذلك الاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين الذين كانوا في الشوارع للصلاة، لا يمكن تبريرها بأي حال من الأحوال.

ونتوقع من إسرائيل أن تصغي لنداءات المجتمع الدولي وتفي بالتزاماتها القانونية بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال في القدس الشرقية، وأن ترفع جميع القيود التي تحد من إمكانية الوصول إلى الحرم القدسي الشريف. وفي هذا الصدد، يمثل قرار إسرائيل بإزالة أجهزة الكشف الإلكترونية خطوة في الاتجاه الصحيح. إن العودة إلى الوضع الراهن في الكامل نصا وروحا أمر ضروري لاستعادة الهدوء. وهذه مسألة حرية دين وعبادة.

وتعكس الحالة القائمة الآثار بعيدة المدى لغياب الأمل الحقيقي في تحقيق السلام. ولن يكفل تحقيق السلام والأمن لكلا الطرفين سوى سلاح عادل ودائم وشامل يفضي إلى إنشاء دولة فلسطين المستقلة داخل حدود ١٩٦٧ عاصمتها القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، لا بد من وقف التدابير التي تتعارض مع القانون الدولي، ولا سيما الأنشطة الاستيطانية، التي تشكل عقبة أمام الحل القائم على وجود دولتين.

وبغية التوصل إلى السلام الدائم، من الأهمية بمكان أيضا أن يتمكن الفلسطينيون من الإعراب عن مطالبهم الشرعية بشكل

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيجيريا.

السيدة سكوت (ناميبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم، الصين، رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه ٢٠١٧، وأن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة بشأن الموضوع الهام للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما نشكر السيد نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدي به ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وشهدت هذه العقود الخمسة من الاحتلال في فلسطين استمرار العنف في دورات يبدو أنه لا نهاية لها. إن مناقشتنا هنا في مجلس الأمن تبقينا مركزين على السعي إلى إيجاد حل سلمي لهذه الحالة المعقدة. وخلال منتدى الأمم المتحدة المعقود بمناسبة مرور خمسين عاما على الاحتلال، المعقود يومي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أصاب الأمين العام عندما قال إنه بإخاء هذا النزاع، فإننا نضع حدا لأحد الحركات الرئيسية للتطرف العنيف والإرهاب في منطقة الشرق الأوسط. ولا يوجد سوى قلة ممن يختلفون بشأنه. وفي الواقع، فإن دعوة الأمين العام يجب أن تؤخذ على أنها دعوة إلى العودة إلى المفاوضات المباشرة لتسوية وضع المسائل الواردة في قرارات الأمم المتحدة واتفاقاتها والقانون الدولي، وكذلك ترسيخ الحل القائم على الدولتين كأساس لتحقيق السلام.

وناميبيا تدعو إسرائيل إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن حل الدولتين، على أساس حدود ١٩٦٧. وتقف ناميبيا جنبا إلى جنب مع بقية أعضاء الأمم المتحدة في الدعوة إلى السلام والحوار بغية التوصل

التوتر، فضلا عن إدارتها فسوف ينجزها الفريق العامل المشترك المؤلف من الدول الثلاث الضامنة. وهياً الحد بشكل كبير من العنف على أرض الواقع بيئةً افضت إلى إجراء آخر ثلاث جولات من محادثات جنيف. ومرة أخرى، برهنت المعارضة على النضج السياسي وأظهرت مصداقيتها عن طريق الانخراط في محادثات حقيقية، وكذلك زيادة التفاعل بين مختلف الفئات. وينبغي ألا يسمح لممثلي النظام بالاستمرار في مواقفهم المتعنتة وتسميم أجواء المحادثات القادمة سواء كان ذلك بارتكاب الانتهاكات الميدانية أو باستخدام الخطاب الخبيث على طاولة المحادثات نفسها.

ولن يتم تحقيق الهدفين المزدوجين المتمثلين في القضاء على الإرهاب وتحقيق الاستقرار في سورية إلا باتباع استراتيجية متعددة الأبعاد. إن تصميم تركيا على مكافحة داعش وغيرها من المنظمات الإرهابية مثل حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب الكردية لا يزال راسخا. ومن غير المقبول اتخاذ الخطوات الأحادية الجانب التي تهدد وحدة سورية وسلامتها الإقليمية وهيكلها الديموغرافي الرامية إلى التوسع الإقليمي من أجل النفوذ السياسي. ولا يسعنا أن نكرر الأخطاء التي ارتكبت في، منبج ولكن هذه المرة في الرقة. وستواصل تركيا، بالتعاون مع شركائها، جهودها الرامية إلى معالجة مخنة الشعب السوري وإيجاد حل للنزاع من شأنه أن يلبي تطلعاتهم المشروعة.

ونود أن نهنئ قوات الأمن العراقية بنجاحها في تحرير الموصل من داعش. ونحن على ثقة بأن السلام الدائم والاستقرار في العراق سيتحققان من خلال المصالحة الوطنية الشاملة للجميع. ولن تعمل التحركات الأحادية الجانب التي تقوض السلامة الإقليمية والوحدة السياسية للعراق إلا إلى زعزعة الاستقرار واستتباع العواقب السلبية.

وفي المستقبل القريب، وتركيا مستعدة للمساهمة في جهود التعمير في الموصل والقضاء على الظروف التي أدت إلى ظهور داعش وغيرها من المنظمات المتطرفة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يسر وفد إندونيسيا أن يشارك في هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

ونشكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وهذا العام، نشهد مرور خمسين عاما على الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. ولكن تلك ليست بذكرى سوية سعيدة. ويوما بعد يوم، فإن حصار غزة، والجدار غير القانوني في الضفة الغربية، والتوسعات الاستيطانية غير القانونية والعدوانية، والعقوبة الجماعية التي يجري إنزالها بالفلسطينيين، واستخدام العنف الدائم، ورفض حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وعدم إمكانية حصوله على الموارد الطبيعية، جميعها لا تزال تفاقم الحالة على أرض الواقع. ونتيجة لذلك يشكل النزاع تهديدا مستمرا للسلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، ينبغي لأعضاء المجتمع الدولي الالتزام بالسعي إلى حل عادل ودائم، حل كما هو متوخى في حل الدولتين.

واليوم، ومرة أخرى، نؤكد مجددا إيماننا بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وندعو إلى تنفيذه الكامل وغير المقيد. وينبغي أن نذكر أنه في معرض السعي إلى إزالة العقبات على طريق السلام، رفض المجلس بحكمته إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وقد أعلن أن المستوطنات ليست فقط غير قانونية وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، ولكنها أيضا عقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين وتحقيق سلام عادل ودائم وشامل. وللأسف، لم تواصل إسرائيل تحدي المجلس فحسب، ولكننا أيضا، نحن الدول الأعضاء، لم نتلق بعد التقرير

إلى حل عادل لمسألة الدولة في فلسطين. لذلك، ترحب ناميبيا بقرار إسرائيل سحب أجهزة الكشف الإلكترونية، وتدعو إلى احترام الأماكن المقدسة في القدس. ناميبيا تدعو إسرائيل إلى الكف عن بناء المستوطنات انتهاكا للاتفاقات السابقة وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الأمر الذي يمثل إمعانا في إهانة لكرامة الشعب الفلسطيني وملكيته.

وتشعر ناميبيا بالقلق أيضا إزاء استمرار التوترات التي يبدو أنها تسبب استقطاب خطر وتطرف عنيف على الصعيد الدولي. إن النزاعات في سورية واليمن، إلى جانب الإرهاب في جميع أنحاء الشرق الأوسط، تسبب معاناة لا توصف وأزمة إنسانية تعد من أسوأ الأزمات التي شهدتها هذا العالم. ونحث جميع الأطراف في الشرق الأوسط على العمل بجدية لإسكات طبول الحرب.

ومرة أخرى، ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى إنهاء تدميرها العقابي المستمرة للمنازل والهياكل الأساسية الفلسطينية، ووقف بناء المستوطنات غير القانونية في الأراضي المحتلة. وندعو جميع الأطراف إلى التحرك صوب جداول الحوار والصلح، بدلا من الابتعاد عنها من أجل السعي إلى تحقيق السلام العادل وحل النزاع. وناميبيا تدعو مرة أخرى إلى انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونحث المجتمع الدولي على تيسير إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود ١٩٦٧.

ناميبيا تقف مع الشعب الفلسطيني في جهودهم الدؤوبة من أجل تحقيق حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير والعدالة والحرية والاستقلال من خلال الوسائل السياسية السلمية والدبلوماسية غير العنيفة. وندعو جميع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة إلى دعم المداورات التي من شأنها أن تؤدي إلى إنهاء نصف قرن من الاحتلال، وإلى رؤية الشعب الفلسطيني يمارس حقوقه غير القابلة للتصرف في دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وكذلك كعضو شرعي في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

يجب على المجتمع الدولي يمنع محاولات قوة الاحتلال تغيير الوضع الراهن في المدينة المقدسة، في انتهاك للقانون الدولي والقانون الإنساني. إن إغلاق الأقصى انتهاك صارخ لحرية الدين والحق في الصلاة. إن استمرار الجهود الرامية إلى الحد من قدرة المصلين على دخول المسجد لا يتناقض مع جميع المبادئ الأساسية للياقة، وإنما أيضا يفاقم الحالة، ليس في القدس فحسب، بل في باقي العالم. وسوف يخلق المزيد من الانقسام والريبة والعداء التي ستؤدي إلى زيادة الراديكالية والتطرف. ولذلك، يحث وفد بلدي جميع الأطراف على بذل جهود صادقة لتخفيف حدة التوتر واستعادة الهدوء وإنهاء الأزمة وإيجاد حل يضمن السلامة العامة وأمن الموقع، مع الحفاظ على الوضع الراهن للمدينة المقدسة.

وإذا اقتضت الضرورة، يمكن للمجتمع الدولي أن يستكشف إمكانية ضمان أن يبقى المسجد الأقصى تحت إشراف حماية الأمم المتحدة الدولية بغية التأكد من أن جميع المصلين يمكنهم تادية شعائرهم الدينية في سلام ووثام. وعلينا أن نكفل وجود آلية دولية للحيلولة دون أي تكرار لإجراءات متهورة من جانب إسرائيل مثل إغلاق المسجد.

وعلى الرغم من أن وفد بلدي لن يتغاضى عن استخدام العنف، ولكن لا يمكننا أيضا - وأكرر لا يمكننا - أن نتسامح مع الانتهاك المنهج للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق أبنائه في إقامة شعائرهم الدينية ووجود كرامتهم بوصفهم بشرا. وحقوق الإنسان ليست حقوق الإنسان، ما لم تقوم السلطة القائمة بالاحتلال بإعمال الحقوق الإنسانية للفلسطينيين. وفي هذا الصدد، أود مرة أخرى أن أقول لقد طفح الكيل.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على الرسالة التي مفادها أنه، ما لم تكن هناك نية حقيقية من جانب إسرائيل للتوصل إلى حل دائم قائم على دولتين، فسيظل أمامنا ما لا يحصى من الأزمات. ولا يمكن للعالم أن يستمر بأزمات لا نهاية لها.

الموضوعي المنشور للأمين العام عن تنفيذ القرار. ونحن ننضم إلى جميع أولئك الذين يعتقدون أن هذا هو أحد المعايير الدنيا للمضي قدما.

ويشهد التاريخ على أنه بعد ثلاثة أشهر على اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أعلنت حكومة إسرائيل بناء أول مستوطنة جديدة خلال عقدين في منطقة عيمق شيلو في الضفة الغربية، وكأنها تتحدى المجلس. ومع ذلك، وكما أحيينا الذكرى السنوية الخمسين للاحتلال هنا في الأمم المتحدة في الشهر الماضي، كان جديرا بالملاحظة، رؤية مزيد من التفاعل بين أصحاب المصلحة، ولا سيما بين الشباب الفلسطينيين والإسرائيليين، ومزيديا من الدعم ليس فقط من شباب الجالية اليهودية في الولايات المتحدة وإسرائيل. ونعتقد أن هذا مؤشر جيد للمستقبل. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الأطفال الفلسطينيين يستحقون نفس الحق في الحرية في أرضهم، مثلهم مثل الأطفال الإسرائيليين في أراضيهم.

وعلينا أن نواصل دعمنا للفلسطينيين حتى لا يتخلفون عن الركب، ومن هنا تأتي أهمية دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وعملها، بما في ذلك كفالة استمرار الموارد.

إنه أمر بالغ الأهمية أن هذه المناقشة تلي كشفا آخر عن وجه للعدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين في الأرض المحتلة، في شكل إغلاق المسجد الأقصى. وبصورة أساسية، فإن أي هجوم على المسجد الأقصى هو خط أحمر خطير جدا. إن حكومة إندونيسيا وشعبها تدينه بشدة، كما ندين أي عمل من أعمال العدوان المضر بأي موقع مقدس. إن إغلاق الأقصى لا يفاقم فحسب الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بل يقول للعالم مدى شدة نأي إسرائيل بنفسها عن حل الدولتين. يشكل إغلاق المسجد الأقصى خطوة فاضحة من جانب إسرائيل في جهودها المستمرة الرامية إلى تغيير الطابع الجغرافي والديمقراطي للقدس.

مجلسكم المقرر للممارسات الإسرائيلية وإلزامها بالتوقف عنها، ضوءاً أحضر وتشجيعاً لسلطة الاحتلال على مواصلة سياساتها واعتداءاتها.

إن دولة الكويت تعرب عن إدانتها واستنكارها الشديدين للانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي والشرعية الدولية والالتزامات القانونية بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال. كما تؤكد دولة الكويت رفضها القاطع لجميع السياسات والخطط الإسرائيلية غير القانونية التي تستهدف تهويد المدينة المقدسة وتشويه هويتها العربية والإحلال بتركيبتها السكانية وعزلها عن محيطها الفلسطيني. وهذه الانتهاكات هي تهديد صريح للسلام والأمن الدوليين، لذا نطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته واتخاذ مواقف حازمة حيال الانتهاكات الإسرائيلية الإجرامية في القدس عملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتحديدًا القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) والقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) اللذين رفضا أي تغييرات تمس القدس، كما نطالب المجتمع الدولي بمثلاً في مجلس الأمن بضمان وقف تلك الانتهاكات والتصدي لكل المحاولات التي تقوم بها إسرائيل من حين إلى آخر بهدف تغيير الوضع التاريخي القائم للأماكن المقدسة، وضرورة الحفاظ على مكانة المقدسات الدينية بما يكفل حق المصلين في أداء شعائرهم بسلام بعيداً عن العنف والتهديدات والاستفزازات، وذلك من خلال إلزام إسرائيل بإلغاء كافة العراقل والمعوقات والتدابير التعسفية بحجة الحفاظ على الأمن، ولا يمكن القبول بالقرارات الأخيرة التي اتخذتها السلطة القائمة بالاحتلال بشأن إزالة جميع البوابات الإلكترونية في الحرم الشريف لأنها غير كافية، حيث تعتمز استبدالها بإجراءات أخرى تمس الوضع القائم. إن ممارسات سلطة الاحتلال الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تتناقض وتخالف التزاماتها القانونية التي نصت عليها المواثيق والمعاهدات الدولية، بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. لذا، لا بد من رفض وإدانة هذه الممارسات من قبل مجلس الأمن وضمان

هل يتعين علينا أن ننتظر ٥٠ سنة أخرى لنرى فلسطين حرة ومستقلة؟ ستظل إندونيسيا، مثلها مثل أي بلد محب للسلام بضمير ومعيار للإنسانية، صلبة في دعمها للقضية الفلسطينية. وأخيراً، من المحزن أن نرى حقيقة الحياة الفلسطينية في القدس. لقد فقد الناس الأطفال والأسر والممتلكات والأراضي. والآن، فقدوا حق الصلاة في أقدس المساجد. ما الذي تبقى من الكرامة الإنسانية؟

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، أود أن أتقدم لكم بالشكر على عقد هذه الجلسة الهامة، كما أتقدم بالشكر للسيد نيكولاوي ملادينوف، الممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته الإعلامية القيمة اليوم أمام مجلسكم.

هذا، وأود أن أعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيلقيه سعادة ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية نيابة عن حركة عدم الانحياز، وللبيان الذي سيلقيه ممثل جمهورية أوزبكستان، بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

تتزامن هذه الجلسة الدورية مع أحداث مؤسفة وتصعيد خطير في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتحديدًا في القدس الشريف، نتيجة للانتهاكات الإسرائيلية في المسجد الأقصى المبارك، وهو تصعيد قد حذرنا من تداعياته وخطورته في السابق، في ظل وجود رغبة إسرائيلية بتحويل النزاع إلى نزاع ديني. إن التدابير الأمنية التعسفية التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الحرم القدسي الشريف، تمثل استفزازاً ومساساً بمشاعر الفلسطينيين والعرب والمسلمين كافة وانتهاكاً صارخاً للمواثيق والأعراف الدولية. ولا شك في أننا سنشهد المزيد من التصعيد وأعمال العنف في المستقبل ما دامت القضية الفلسطينية من دون حل واستمر الاحتلال الإسرائيلي، ويعتبر عدم تصدي

بالخروج عن دائرة الاهتمامات الأساسية للمجتمع. يود الكرسي الرسولي أن يؤكد تأييده الثابت للحل القائم على وجود دولتين، دولة فلسطين ودولة إسرائيل تعيشان جنبا إلى جنب بسلام ضمن حدود معترف بها دوليا. إذا أراد الفلسطينيون والإسرائيليون التمتع بالأمن والرخاء والتعايش السلمي، فلا بديل لمفاوضات مباشرة بين الطرفين بدعم ثابت وحيادي من المجتمع الدولي.

ولتحقيق ونجاح هذه العملية، يجب على طرفي النزاع الاتفاق على خطوات جوهرية لخفض التوترات ونزع فتيل العنف. فكلما الجانبين مطالبان بالامتناع عن القيام بأعمال تتناقض والتزامهما المعلن، بما في ذلك بناء المستوطنات.

إن الحل القائم على وجود دولتين يتطلب من جميع المنظمات الفلسطينية أن تبدي إرادة سياسية موحدة وأن تعمل معا على تلبية احتياجات شعبها. فقيام جبهة فلسطينية موحدة يعكس التزام الفلسطينيين بالتوصل إلى تسوية تكون مفتاح الازدهار الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي لدولة فلسطينية.

يعرب الكرسي الرسولي عن أسفه العميق للخسائر في الأرواح والممتلكات في أجزاء كثيرة من الشرق الأوسط، سيما في سورية واليمن والعراق، حيث يدعو الوضع الإنساني المأساوي تعهد الجميع بالتوصل إلى حل سياسي لهذه النزاعات. هذا، ويعرب البابا فرانسيس عن عميق تقديره للجهود الدؤوبة التي يبذلها أولئك الذين يسعون إلى إيجاد حل سياسي للنزاع في سورية، مشجعا على العمل من أجل عملية سياسية يقودها السوريون، تفضي إلى انتقال سياسي سلمي وشامل، استنادا إلى مبادئ بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

إن المجتمعات المسيحية موجودة في منطقة الشرق الأوسط منذ أكثر من ألفي سنة وقد تعايشت بسلام مع المجتمعات الأخرى. وفي هذا الإطار، يحث الكرسي الرسولي المجتمع الدولي

عدم تكرار إغلاق المسجد الأقصى ووضع العراقيل والمعوقات أمام ممارسة الشعب الفلسطيني شعائره الدينية بحرية.

كما إن المجلس مطالب بحماية الشعب الفلسطيني الذي تنتهك أبسط حقوقه الأساسية من قبل سلطة الاحتلال، من الهجمات المتكررة من المستوطنين والمتطرفين اليهود التي تستهدف أمنهم وممتلكاتهم وفاقمت من معاناتهم وتدهور حياتهم المعيشية. في الحتام، ترفض دولة الكويت جميع الخطوات الإسرائيلية الأحادية التي تستهدف تغيير الحقائق على الأرض وتقوض حل الدولتين القائم على حدود ١٩٦٧، كما تؤكد أن السلام المنشود يجب أن يبدأ بإنهاء الاحتلال الذي أتم عامه الخمسين. وذلك استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، التي تبنتها جميع الدول العربية في مؤتمر قمة بيروت في عام ٢٠٠٢، التي تقوم على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة إلى خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وتضمن معالجة جميع قضايا الوضع النهائي، بما يفضي إلى نيل الشعب الفلسطيني كافة حقوقه السياسية المشروعة، بما فيها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية. وفي هذا الصدد نطالب المجتمع الدولي بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وآخرها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وهي القرارات التي تدين الاستيطان ومصادرة الأراضي وتطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي بشكل فوري.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة.

المونسنيور قصاص (الكرسي الرسولي): يشكر الكرسي الرسولي الرئاسة الصينية على عرضها موضوع اليوم على مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

فبالرغم من التحديات الكثيرة التي تواجه منطقة الشرق الأوسط، لا يمكن السماح لعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية

ويصادف هذا العام مرور ٥٠ عاما على احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة. وقد قضت الغالبية العظمى من سكان فلسطين عمرا بكامله تحت الاحتلال الإسرائيلي. وعلى مدى الـ ٥٠ عاما الماضية حُرم المدنيون من التمتع بكرامتهم وحقوقهم الأساسية في حرية التنقل وخدمات التعليم والرعاية الصحية، بل حتى الحق في الحياة نفسها. وفي كل يوم يمر يزداد عدد الفلسطينيين الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. وأصبحت الحالة في غزة أكثر صعوبة، بل ازدادت واقعية الاستنتاج الوارد في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية القائل بأن المنطقة قد لا تكون صالحة للسكن في أقل من خمس سنوات في حال استمرار الاتجاهات الاقتصادية الحالية.

وما فتئ مجلس الأمن يُبقي قيد نظره مسألة الشرق الأوسط، ولا سيما قضية فلسطين وإسرائيل على مدى ما يزيد على ٧٠ عاما. وما يزال الشعب الفلسطيني يتطلع إلى الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، أملا في مساعدته على إعمال حقه في تقرير المصير. وفي غضون ذلك ترسخ النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني عبر العقود. وقد طال كثيرا انتظار تولي المجلس مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، والسعي إلى عكس مسار الاتجاهات السلبية التي تهدد السلام والتوصل إلى حل الدولتين. ويجب على مجلس الأمن تجديد التزامه والوفاء بولايته، فضلا عن الإسهام في حل النزاع.

وأصبح واضحا أن النزاع بين إسرائيل وفلسطين يغذي الديناميات الإقليمية على نطاق أوسع فيؤثر بذلك سلبا على السلام والتنمية الاقتصادية وإحراز التقدم الاجتماعي والسياسي والأمني في جميع أنحاء المنطقة. وعليه، فإن عملية السلام في الشرق الأوسط ما تزال إحدى المسائل المحورية في تشكيل العلاقات الدولية في المنطقة والعالم.

وتدعو جنوب أفريقيا إلى التنفيذ الفعال والفوري للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي يعيد التأكيد على انتفاء أي سند

ألا ينسى هذه المجتمعات. فالكرسي الرسولي يؤمن أن سلطة القانون، بما في ذلك احترام الحرية الدينية والمساواة أمام القانون، على أساس مبدأ المواطنة، هي أساسية لتحقيق وصون التعايش السلمي والمثمر بين الأفراد والجماعات والدول.

علينا ألا ننسى القدس، وهي المدينة المقدسة لليهود والمسيحيين والمسلمين. إن الوضع التاريخي للمواقع المقدسة هو مسألة ذات حساسية كبيرة. من هنا يؤكد الكرسي الرسولي موقفه المتسق مع المجتمع الدولي ويجدد تأييده للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية مدينة القدس، مؤكدا على أهمية الوضع الخاص لهذه المدينة، من خلال غطاء دولي يضمن حرية الدين والضمير لجميع سكانها، كما يمكن الحجاج من مختلف الديانات والجنسيات من الوصول الآمن والحر ودون عوائق إلى الأماكن المقدسة.

وفي هذا الإطار، وخلال صلاة الملائكة في ساحة القديس بطرس، وجّه البابا فرانسيس، الذي يساوره القلق العميق إزاء الوضع في القدس، نداء قويا للجميع من أجل ضبط النفس والحوار رافعا الدعاء كيما يهدي الجميع للمصالحة والسلام.

إننا نناشد هذا المجلس بالتحرك فورا وفاء لالتزاماته بمهدف استعادة الأمل في إمكانية إحلال السلام وجعل ذلك السلام واقعا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مينيلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشاطر الدول الأعضاء الأخرى الإعراب عن تقديرنا لكم سيدي الرئيس والوفد الصيني، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

تؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إلى الإفراج عنها فوراً. فإسرائيل دولة موقّعة على اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على الحق في محاكمة عادلة وحق المتهم في الدفاع عن نفسه أو نفسها. وندعو إسرائيل إلى التقيد باحترام أحكام الاتفاقية بصفتها قوة احتلال.

وتشعر جنوب أفريقيا أيضا بالقلق العميق إزاء تصاعد التوترات والاشتباكات العنيفة التي تجري داخل مدينة القدس القديمة وما حولها. وبالنظر إلى الحساسيات المحددة المحيطة بالأماكن المقدسة في القدس وضرورة كفالة الأمن، دعت المجموعة الرباعية جميع الأطراف إلى إبداء أقصى قدر من ضبط النفس والامتناع عن الأعمال الاستفزازية، فضلا عن العمل لتهدئة الحالة.

ولدينا إيمان راسخ بأنه لا يمكن السماح باستمرار الحالة الميدانية هذه دون تغيير، لأنها ما تزال عائقا أمام تحقيق الأمن والسلام والاستقرار والتنمية في منطقة الشرق الأوسط على نطاق أوسع. وتعتقد جنوب أفريقيا أن إنهاء الاحتلال سيكون في مصلحة إسرائيل وفلسطين على حد سواء، وندعو كلا الطرفين إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق ذلك الهدف. ولم يشهد الماضي القريب إحراز أي تقدم في عملية السلام، ويجب على المجتمع الدولي تجديد التزامه باستئناف عملية السلام المتعثرة هذه على أساس المساواة والشرعية الدولية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): نود أن نهنئكم على رئاسة بلدكم الصديق لمجلس الأمن، ونشكركم على عقد هذا الاجتماع، ونشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته الإعلامية وعلى الجهود التي يبذلها للقيام بولايته.

إن مرور سبعة عقود على قضية الشرق الأوسط، مع غياب أفق التسوية العادلة والدائمة وتواصل الركود في عملية السلام،

قانوني للمستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة، وأنها تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي علاوة على كونها عقبة رئيسية أمام تحقيق رؤية الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا. وندعو إسرائيل إلى الوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية، على النحو الذي طالب به القرار، ونذكر إسرائيل بعدم الاعتراف بأي تغييرات تحدثها على حدود عام ١٩٦٧، بما في ذلك فيما يتعلق بالقدس، باستثناء تلك التي يتفق عليها الجانبان خلال المفاوضات.

ويدرك وفد بلدي تماما استمرار تضاول الفرص لحل الدولتين، وأن استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي المحتلة يمثل عقبة أساسية أمام العودة إلى المفاوضات، علاوة على كونه تهديدا خطيرا لإقامة الدولة الفلسطينية نفسها في المستقبل، بل لأمن إسرائيل وأمانها أيضا. فبتشييد كل مستوطنة تُقْتطع أرض من الفلسطينيين الذين هم بحاجة إلى المنازل والأراضي الزراعية وغيرها من مقومات البنية التحتية.

وإن لجنوب أفريقيا سجلا طويل الأمد من التضامن مع الشعب الفلسطيني وتأييد القضية الفلسطينية. ولدينا إيمان راسخ بأن الحل الوحيد العادل للقضية الفلسطينية هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء وعاصمتها القدس الشرقية وتمارس صلاحياتها داخل حدود آمنة ومعترف بها، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل وجيرانها الآخرين في سلام، على النحو الذي أقرته خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، فضلا عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويساور جنوب أفريقيا الشعور بالقلق إزاء اعتقال عضو المجلس التشريعي الفلسطيني السيدة خالدة جرار ثم سجنها لاحقا دون تهمة أو محاكمة، وكانت قد اعتقلت قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي في رام الله في ٢ تموز/يوليه. ويدعو بلدي

وعندما نتحدث عن الحل المنشود، فإننا نشير في ذلك إلى الحل الذي باتت معاييرها وأسسها معروفة وواضحة للجميع، وهو الحل المستند على إقامة دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان بسلام وأمن جنباً إلى جنب، والإقرار بحق فلسطين كدولة مستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وبما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية.

لم تتوانَ دولة قطر عن دعم أي توجّه نحو تعزيز فرص التسوية والحل، ومن أجل ذلك فقد بذلت جهوداً كبيرة، على المستوى السياسي وعلى المستوى الإنساني، لتوفير بيئة مؤاتية لفرص الدفع بعملية السلام، وأشار في هذا الخصوص إلى جهود دولة قطر في دعم الحوار الفلسطيني - الفلسطيني، وكذلك جهودها في تقديم المساعدة الإنسانية بالتنسيق مع الأمم المتحدة، إدراكاً منها للأثر الإيجابي لتحسين الوضع في خلق بيئة مؤاتية لتحقيق السلام.

إن استمرار معاناة الشعب السوري الشقيق والتمن البشري الباهظ الذي دفعه ومخاطر استمرار الحالة في سورية على الأمن الإقليمي والدولي توجب سرعة التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية من خلال تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالحالة في سورية. وتعيد دولة قطر التأكيد على أنها ستواصل جهودها مع الشركاء الدوليين لدعم كافة المساعي الرامية لتحقيق هذا الهدف، كما ستواصل تسخير إمكانياتنا لتخفيف المعاناة الإنسانية لأشقائنا السوريين، وتنفيذ تعهداتنا الإنسانية في إطار الأمم المتحدة.

إن دولة قطر، وهي تواجه الإجراءات الأحادية الجانب والحصار، بإرادة شعبها وبدعم مقدّر من أصدقائها في المنطقة والعالم، واستناداً إلى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ العلاقات الودية بين الدول، فإنها تؤكد استمرارها بالإيفاء بالتزاماتها الدولية لتعزيز السلم والأمن الدوليين،

يجعل الشعوب في المنطقة تتطلع أكثر من أي وقت مضى إلى تحقيق السلام والاستقرار، خاصة وهي تواجه دورة جديدة من التصعيد والتوترات. إن التحرك العاجل من جانب المجتمع الدولي لوضع حد لهذه التوترات وإعطاء أمل لشعوب المنطقة من خلال إحياء عملية السلام، سيجني ثماره العالم وهو يواجه التحديات التي يفرضها الإرهاب والتطرف العنيف.

وفي الوقت الذي يواصل مجلس الأمن جهوده لمعالجة قضية الشرق الأوسط، فإن إعادة تنشيط عملية السلام توجب على جميع الأطراف الالتزام بمنع التصعيد والاحتكام إلى القانون الدولي، وبما يوفر البيئة اللازمة التي من شأنها تحقيق تسوية دائمة وشاملة وعادلة.

إن إغلاق الحرم القدسي الشريف وإعلانه منطقة عسكرية ومنع المصلين من دخوله لا يخدم السلم والاستقرار ويتناقض مع المساعي لتحقيق السلام وتسوية القضية الفلسطينية وفق المعايير المتفق عليها، ويتناقض خاصة مع مبدأ عدم المساس بالوضع الراهن في الحرم القدسي. وفي هذا الخصوص، فقد أعربت دولة قطر عن استنكارها الشديد لمنع السلطات الإسرائيلية إقامة صلاة الجمعة في الحرم القدسي للمرة الأولى منذ عام ١٩٦٩. وعليه، فإن المجتمع الدولي مطالب بتحمل مسؤولياته لوقف هذه الانتهاكات. إن هذه الانتهاكات الخطيرة لحرمة المقدسات الإسلامية هو استفزاز لمشاعر ملايين المسلمين في العالم، ويستغل لتأجيج المشاعر وتسويق أجندة الإرهاب والتطرف المفضي إلى الإرهاب.

حرّي بنا أن نجعل من حالة التصعيد الراهنة في الحرم القدسي الشريف بمثابة تذكّرة لنا بخطورة الوضع المتفجر في الشرق الأوسط، وبمثابة حافز إضافي يدفعنا جميعاً للتحرك بجديّة أكبر نحو تحقيق الحل المنشود لقضية الشرق الأوسط. وهذا ما سيكون له عائد ملموس، ليس في تحقيق الأمن للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي فحسب، بل وفي المساهمة في تحقيق السلام والازدهار في المنطقة ككل، ودعم الجهود الرامية للقضاء على الإرهاب والتطرف.

بالاحتلال، على إلغاء جميع التدابير التي تنتهك هذا الوضع القائم، بما في ذلك تركيب أجهزة الكشف عن المعادن، والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ويجب أن تكون استعادة الوضع الراهن في المواقع الدينية مصحوبة بجهود عاجلة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لحرب عام ١٩٦٧ والاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية. ولا تزال قضية فلسطين هي الموضوع على جدول أعمال الأمم المتحدة الذي يعود إلى أبعد زمن، والاحتلال الإسرائيلي هو أطول احتلال مستمر في التاريخ المعاصر. وكما أوضحت اللجنة مراراً، فإن هذه الحالة غير مقبولة وغير مستدامة ويجب أن تنتهي فوراً.

وأمام خمسة عقود من الاحتلال المستمر، ومن أجل النظر في السبل الملموسة لإنهائه، ظلت اللجنة تنظّم ملتقيات طوال عام ٢٠١٧. وفي الشهر الماضي، نظمنا في ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه هنا في المقر منتدى الأمم المتحدة المعقود بمناسبة مرور خمسين عاماً على الاحتلال، الذي افتتحته نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، السيدة أمينة محمد، التي نقلت رسالة من الأمين العام. وحضر المنتدى خبراء سياسيون وممثلون عن المجتمع المدني من إسرائيل وفلسطين وبلدان أخرى، وكذلك أحد الحائزين على جائزة نوبل. وكان المنتدى بمثابة منبر، دون شك، للمداورات التي ربما كانت أكثر ريادة وتوازناً وأبعد مدى من أي مداورات جرت منذ وقت طويل تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين.

وفي حين أن الآراء التي تم التعبير عنها كانت متنوعة، فقد كان هناك توافق واضح في الآراء فيما بين المشاركين: الاحتلال غير قانوني، ويجب أن ينتهي ويجب أن ينتهي الآن. وأحث المجلس على دراسة تقرير ذلك المنتدى، الذي سينشر في أوائل آب/أغسطس. وهو يتضمن ملاحظات وتوصيات تحت على

وجهودها لتسوية النزاعات بالسبل السلمية، وجهودها الأمية أو الثنائية لمكافحة الإرهاب،

وتؤكد دولة قطر تمسكها بجهود الوساطة التي يقودها حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت الشقيقة، لحل أزمة الخليج الراهنة.

وختاماً، فإننا نأمل بأن يسود الأمن والسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ويتسوية جميع الأزمات التي تواجهها المنطقة وفقاً للمرجعيات الأمية والقانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن إلى نائبة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيدة روبيليس دي شامورو (تكلمت بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على الطريقة الممتازة التي تديرون بها أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكركم على حضوركم خلال هذه المناقشة. وهذا يظهر اهتمامكم، وكذلك اهتمام بلدكم، بالموضوع قيد المناقشة.

في الأسابيع الأخيرة، كانت التوترات في مدينة القدس الشريف، التي حدثت بسبب إغلاق المسجد الأقصى وفرض إسرائيل - إثر حادثة - قيوداً على المؤمنين، دليلاً آخر على مدى السهولة التي يمكن أن يتصاعد الوضع بها إلى نقطة اللاعودة.

وتؤيد اللجنة البيانات الأخرى التي ألقيت اليوم والتي تكرر الدعوة إلى احترام حرمة هذه المواقع والحق في العبادة. وتعرب اللجنة عن أسفها إزاء جميع الخسائر في الأرواح. وفي البيان المشترك مع منظمة التعاون الإسلامي الصادر في ٢١ تموز/يوليه، دعت اللجنة المجتمع الدولي على وجه الاستعجال إلى تأكيد احترام الوضع التاريخي القائم وإجبار إسرائيل، السلطة القائمة

وقد تحدثت اللجنة مرارا، علاوة على ذلك، عن عدم شرعية الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، والتي لا تزال تشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام وانتهاكا خطيرا للقانون الدولي. وتطالب الفقرة ٢ من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إسرائيل صراحة:

”بأن توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية“.

وللأسف، فإن إعلان الحكومة الإسرائيلية مؤخراً بشأن إنشاء ٤٠٠٠ وحدة سكنية إضافية يكشف عن عدم احترامها بالمرّة لمطالب المجلس وعن الانعدام التام للمساءلة أو إحراز تقدم في تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ويجب ألا يُهدر الزخم الذي ولده القرار، ويجب على المجلس الاستفادة الكاملة من آلياته للمساءلة لضمان التنفيذ الكامل لقراراته، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي ”يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس كلّ ثلاثة أشهر تقريراً عن تنفيذ أحكام هذا القرار“، وذلك في الفقرة ١٢ منه.

وإذ أن الإحاطتين الإعلاميتين الزاحرتين بالمعلومات حتى الآن قد أبرزتا ما كان معروفا للجميع لسنوات عديدة - وهو استمرار إسرائيل في انتهاكاتهما الصارخة للقانون الدولي - بواسطة البيانات الشفوية، فإن اللجنة تطلب إلى الأمين العام أن يصدر تقارير خطية في المستقبل وأن يقدم توصيات عملية لكفالة مساءلة إسرائيل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): بداية، اسمحوا لي أن أهنئكم على رئاستكم مجلس الأمن خلال هذا

التفكير، بما في ذلك حاجة المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده للتوصل إلى حل عادل وقابل للبقاء، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، فضلاً عن حاجة الدول إلى التمييز، في علاقاتها، بين دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالحالة في غزة، دعا المشاركون إلى التحول من التركيز على الشأن الإنساني إلى التركيز على الشأن السياسي وحقوق الإنسان التي تراعي الالتزامات القانونية من جميع الأطراف.

وقد واصلت اللجنة الوفاء بالجوانب الأخرى من ولايتها في دعم تطلعات الفلسطينيين لإقامة الدولة والسيادة، بما في ذلك تعزيز بناء القدرات من أجل موظفي الخدمة المدنية الفلسطينيين. فعلى سبيل المثال، نظمت اللجنة حلقة عمل لبناء القدرات في بيروت في نيسان/أبريل بشأن موضوع ”الهدف ١٧ لأجل فلسطين: التعاون فيما بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية من أجل التنمية المستدامة“. وشجعت حلقة العمل على إيجاد فهم مشترك لممارسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره وسيلة هامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين ويقدم للمشاركين أدوات عملية لفهم التحديات والفرص الكامنة.

وفي الأسبوع الماضي، في ٢٠ و ٢١ تموز/يوليه في باكو، نظمت اللجنة مؤتمراً دولياً بشأن قضية القدس، بدعم من منظمة التعاون الإسلامي. وأتاح المؤتمر فرصة لمناقشة السبل التي يمكن للمجتمع الدولي بها زيادة الدعم الاقتصادي والعملي والملموس للسكان الفلسطينيين في القدس الشرقية. ونوقشت أيضاً في المؤتمر مسألة التوترات الحالية.

وقد أكدت اللجنة مراراً على عدم قانونية الحصار المفروض على قطاع غزة، الذي دخل الآن في عامه العاشر. يرقى ذلك الحصار إلى مستوى عقاب جماعي وأدى إلى واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية الراهنة، التي تتضح من انقطاع الكهرباء ونقص الأطباء والأدوية والمياه والنتائج المترتبة على ذلك.

الجولان السوري المحتل، وعلى إغفال إبراز موقف الأمم المتحدة من الاحتلال الإسرائيلي للجولان منذ الخامس من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وذلك على الرغم من عشرات القرارات الصادرة عن هذه المنظمة الدولية، ولا سيما عن مجلس الأمن، بهذا الخصوص.

ففي ظل هذا الاحتلال الإسرائيلي العنصري البشع، المستمر منذ ما يناهز نصف قرن، ما يزال المواطنون السوريون في الجولان السوري المحتل يتعرضون لأبشع الجرائم نتيجة سياسات القمع والتمييز العنصري والاعتقال والتعذيب والمحاکمات الصورية وحرمانهم من مواردهم الطبيعية ومن حقهم في الدراسة، وفقا لمناهج التعليم الوطنية السورية، ومن حقهم في حمل هوية وطنهم، سورية، ومن حقهم في بناء مشاف وطنية سورية في بلداتهم المحتلة في الجولان. أكثر من نصف قرن من حملات الاستيطان ومصادرة أراضيهم وممتلكاتهم.

ويبدو أن السيد المنسق الخاص لم يكتف بتجاهل قيام إسرائيل بتقديم الدعم المباشر للجماعات الإرهابية المسلحة في منطقة الفصل في الجولان السوري المحتل، بما فيها تنظيمها جبهة النصرة وداعش الإرهابيين، وإلى تسهيل عبور عناصرها عبر خط وقف إطلاق النار، بل قرر السيد ملادينوف، وبكل انحياز وابتعاد عن الموضوعية، أن يبرر اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلية على مواقع الجيش العربي السورية بالقول، كما سمعتم هذا الصباح، بأنها كانت تأتي ردا على سقوط قذائف من الجانب السوري على الجانب الإسرائيلي. وليسمح السيد المنسق الخاص لي بالقول، قبل كل شيء، أن ما يسميه "الجانب الإسرائيلي" هو أراض سورية تحت الاحتلال الإسرائيلي وأن جيش الاحتلال الإسرائيلي يقدم الدعم اللوجستي للمجموعات الإرهابية المسلحة عبر هذه الأراضي المحتلة، وأن جيش الاحتلال يسارع إلى ضرب مواقع الجيش السوري كلما حقق جيشنا إنجازات في مواجهة إرهاب هذه الجماعات في منطقة الفصل، وأن الطيران الحربي

الشهر، وهي الرئاسة التي تميزت، مثلما هو معهود فيكم، بالحكمة والمسؤولية العالية.

بلدي طرف رئيسي في هذا البند من جدول الأعمال باعتبار أن إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، تحتل الجولان السوري منذ عام ١٩٦٧. ولذلك، سأحدث بصفتي طرفا رئيسيا في هذا البند. يعيد وفد بلدي تأكيده على موقف الجمهورية العربية السورية المبدئي والثابت في دعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس، مع ضمان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وفقا للقرار ١٩٤ (١٩٤٨)، وهو الحق الذي لا يخضع للتفاوض ولا للتنازل ولا يسقط بالتقادم ولا بالاستيطان ولا بالاستفراد الهمجي بالشعب الفلسطيني الأعزل.

واليوم، وفي ظل ما تشهده مدينة القدس والحرم القدسي الشريف المحتلين من انتهاكات على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي ومن تدنيس للمقدسات على يد قطعان المستوطنين المسلحين الذين يتمتعون بحماية القوات الإسرائيلية، فإن مجلس الأمن بات مطالبا، وأكثر من أي وقت مضى، بتجاوز بيانات الإدانة والتعبير عن القلق، وبالاضطلاع بمسؤولياته في التنفيذ الفوري لجميع قراراته المتعلقة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) المتعلق بعدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن ضمنها القدس.

أما فيما يخص موضوع الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد ملادينوف أمام مجلس الأمن اليوم، فإن حكومة بلدي لا ترى أي مبرر لاستمراره المتعمد في تجاهل طبيعة وحدود مهمته وولايته كمنسق خاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، حيث ما زال السيد ملادينوف مصمما - وفي نصح غير مقبول بعد الآن، لا مهنيا ولا أخلاقيا - على تجاهل الحديث عن الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية غير القانونية المستمرة في

٤٩٧ (١٩٨١) الذي تم اعتماده بالإجماع في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ والذي يرفض قرار إسرائيل - القوة القائمة بالاحتلال - ضم الجولان السوري المحتل، ويعتبر قرارها بفرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها في الجولان السوري المحتل لاغيا وباطلا ولا يملك أي أثر أو قوة أو فاعلية قانونية على الصعيد الدولي.

إن الجمهورية العربية السورية إذ ترفض القرار الإسرائيلي الجديد رفضاً قاطعاً، فإنها تعيد التأكيد على أن الجولان سيبقى جزءاً لا يتجزأ من الأراضي السورية، وأنه سيعود إلى الوطن الأم سوريا، كما تؤكد بأن حق سوريا السيادي على الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ هو حق لا يخضع للتفاوض أو التنازل من أي طرف كان، وأن أرضنا المحتلة وحقوقنا المغتصبة ستعود بكاملها إلى أصحابها الشرعيين، وأن المستوطنين الإسرائيليين سيغادرونها إن عاجلاً أم آجلاً.

في ذات السياق، تطالب حكومة بلادي مجلس الأمن بالضغط على إسرائيل للإفراج الفوري عن الأسرى السوريين، وفي مقدمتهم الأسير المناضل صدقي المقت - مانديلا سوريا - الذي قضى سبعة وعشرين عاماً في سجون هذا الاحتلال، وقد حُكِمَ عليه منذ أيام مجدداً بالسجن لمدة أربعة عشر عاماً لأنه كشف بالصوت والصورة قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بتقديم الدعم اللوجستي للجماعات الإرهابية المسلحة في منطقة الفصل في الجولان وفي جنوب سوريا.

ختاماً، إن بلادي سوريا، تؤمن بأن أمام مجلس الأمن اليوم مسؤولية تاريخية في تصحيح مسار البوصلة وفي إعادة الأمور إلى نصابها. فالغاية التي تجتمعنا هنا كل شهر ومنذ عقود هي السعي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي البشع، وليس إجراء نقاش دوري لا طائل منه يسعى البعض من خلاله إلى إقحام مواضيع بعيدة تماماً عن جوهر البند، وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

تذكروا جميعاً أيها السادة أن إسرائيل قامت أساساً على تشويه التاريخ واحتلال الأرض وارتكاب المجازر والاستيطان في

الإسرائيلي ضرب مواقع للجيش السوري كانت تتصدى لتنظيم داعش الإرهابي في مدينة تدمر البعيدة جداً عن الجولان المحتل.

فهل ما يزال السيد ملادينوف مصراً الآن على تبرير دعم إسرائيل واستهدافها مواقع الجيش السوري الذي يجارب هذا الإرهاب؟ لقد كان الأجدد بالسيد ملادينوف أن يعبر، بحكم موقعه، عن قلق الأمم المتحدة من رفض رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي لاتفاق التهدئة الذي تم الإعلان عنه مؤخراً من هامبورغ بين الرئيسين الروسي والأمريكي والذي يهدف إلى وقف الأعمال القتالية في المناطق الجنوبية من الجمهورية العربية السورية تمهيداً للقضاء على الجماعات الإرهابية المسلحة في تلك المناطق، وهي نفس الجماعات الإرهابية التي ترعاها إسرائيل. وللتاريخ والتوثيق، أدعو السيد المنسق الخاص إلى الاطلاع على التقارير الصحفية المتتالية والمُدعمة بالأدلة المادية والوثائق والتسجيلات، والتي أعدتها مواطنه البلغارية الإعلامية دليانا غايتاندزييفا، ونشرتها صحيفة ترود البلغارية، عن صفقات سلاح متواترة بمئات ملايين الدولارات من بلغاريا إلى المجموعات الإرهابية المسلحة في سورية، وتحديدًا المجموعات الناشطة جنوبي سورية، وهي أسلحة تم نقلها من بلغاريا إلى ميناء جدة في السعودية على متن سفن تحمل أعلام دول أعضاء في هذه المنظمة الدولية أو باستخدام الطيران المدني لحكومات بعض الدول الأعضاء وتحت غطاء الحقائق الدبلوماسية لدول أعضاء أخرى وتمويل من دول خليجية. سأعود إلى هذا الموضوع بالتفصيل عندما نناقش مسائل تتعلق بمكافحة الإرهاب في جلسة أخرى.

ويبدو أيضاً أن السيد المنسق الخاص لم يسمع بالقرار غير الشرعي الذي صدر مؤخراً عن سلطات الاحتلال الإسرائيلية بإجراء انتخابات لما يسمى بـ"المجالس المحلية" في قرى الجولان السوري المحتل وفقاً لما يسمى "القانون الإسرائيلي"، وهو القرار الذي يشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق وقرارات الأمم المتحدة وللقانون الدولي الإنساني ولاتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، ولقرارات مجلس الأمن، لا سيما القرار

على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات انفرادية من شأنها أن تفاقم الحالة المضطربة أصلاً. ومن الأهمية بمكان إيجاد حل سياسي لهذا النزاع في أقرب وقت ممكن: منظومة جديدة للسلام قادرة على تسوية الخلافات وتؤدي إلى تحقيق الهدف المتفق عليه من جانب المجتمع الدولي والمتمثل في التعايش بوتام بين دولة فلسطينية مستقلة ودولة إسرائيل.

وقد صادف حزيران/يونيه مرور الذكرى السنوية الخمسين لاندلاع النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. ويعني ذلك ٥٠ عاماً من فشل المجتمع الدولي في العمل معاً لإيجاد حل لأحد أكثر النزاعات التي تمت مناقشتها بصورة وافية منذ إنشاء المنظمة. وهو فشل لنظامنا المتعدد الأطراف الذي يجب أن يسود فيه القانون الدولي باعتباره ركيزة محورية. ولا يمكننا أن نواصل تجاهل معاناة ملايين الأشخاص الذين هم ضحية لهذا النزاع السياسي والعسكري. ولذلك السبب أدعو إلى أن نضطلع بعملنا كي نكفل سيادة التعددية بما يعزز التضامن والوفاء بالالتزام بتحقيق أهداف المجتمع الدولي بأسره، وليس أهداف مجموعة من الدول فحسب. ويجب على الأمم المتحدة أن تؤدي دورها بوصفها محورا للحوكمة العالمية على أساس الاحترام المتبادل والبحث عن الحلول بصورة جماعية.

وترى كوستاريكا أن من الضروري إيجاد حل سياسي لهذا النزاع على وجه الاستعجال. ويجب أن نعمل على وضع هيكل جديد للسلام حتى نتمكن من حل الخلافات وإعمال الدبلوماسية الوقائية بغية إجراء مفاوضات تؤدي إلى نتائج ملموسة دائمة ومستدامة. فالحلول العسكرية ليست حلاً، ولا يمكن خوض الحرب بمزيد من الحروب، ولا يمكن بناء السلام بتأجيج نار النزاعات بالمزيد من الأسلحة والتفجيرات. بل يجب بناء السلام باستخدام الأدوات التي توفرها لنا الدبلوماسية وتعددية الأطراف لأجل وضع حد لهذه المأساة الإنسانية.

أرض يملكها شعب فلسطيني. وتذكروا أيضاً أن إسرائيل هي الطرف الوحيد في الشرق الأوسط الذي يملك ترسانة أسلحة نووية وبيولوجية وكيميائية. وتذكروا أيضاً أيها السادة أن ما تشهده منطقتنا اليوم من إرهاب ودمار لا سابق لهما في العالم، إنما يتسق مع سعي البعض داخل مجلس الأمن إلى حرف بند "الحالة في الشرق الأوسط" عن جوهره وعن أهدافه من أجل ضمان استمرار تأمين الحماية والغطاء لهذا الاحتلال الإسرائيلي البشع.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد كاسترو كوردوبا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): نهنئكم، سيدي الرئيس، ونهنئ بعثة جمهورية الصين الشعبية على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه.

يعيش ملايين الأشخاص يومياً في كرب ويأس وعناء بسبب النزاعات المسلحة. وتشعر كوستاريكا بالأسف العميق لتزايد النزاعات في الشرق الأوسط. فقد تدهورت الحالة خلال السنوات الأخيرة ولم يكن ممكناً تحقيق السلام والأمن في المنطقة. ومن الضروري أن نضع حداً فوراً لهذه الأزمة الإنسانية التي نواجهها، وأن نسعى إلى إيجاد حل سياسي حيث أصبحت هذه الأزمة مأساة إنسانية ذات أبعاد مروعة ومشينة للبشرية جمعاء. وعليه، نناشد مجلس الأمن مرة أخرى للوفاء بولايته كاملة لصون السلم والأمن الدوليين على النحو المنصوص عليه بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، فإن كوستاريكا تعيد التأكيد على الحاجة الملحة إلى استئناف المفاوضات بين الطرفين بشأن المسائل الرئيسية في النزاع التي لا تزال قائمة إلى اليوم على أساس الالتزامات والاتفاقات السابقة. ويدين بلدي تصاعد التوترات والاشتباكات الأخيرة التي أسفرت عن خسائر في الأرواح داخل مدينة القدس الشريف وما حولها، ويحث الطرفين

وندين بأشد العبارات إغلاق المسجد الأقصى في ١٤ تموز/يوليه على يد السلطات الإسرائيلية. وننضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في مطالبة إسرائيل بالامتناع عن أي عمل من شأنه أن يغير وضع الموقع الإسلامي المقدس. ونكرر دعوتنا لإسرائيل من أجل توفير وصول غير مقيد للمصلين المسلمين إلى المسجد الأقصى. كما نحث إسرائيل على الكف عن أي عمل يمكن أن يؤدي إلى تغيير الوضع الراهن للأماكن المقدسة الإسلامية. فلا بد من احترام حرمة المواقع الدينية. وفي هذا الصدد، نشيد أيضاً بجهود المملكة الأردنية الهاشمية، الوصي على الأماكن المقدسة في القدس، لاستعادة الهدوء في المدينة المقدسة، وندعم هذه الجهود.

ونشعر ببالغ الإحباط لمعرفة الخطط التي أعلنتها إسرائيل لزيادة إنشاء الوحدات السكنية في القدس الشرقية بمعدل يزيد على ٣٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦، كما أبرز السيد ملادينوف في وقت سابق اليوم. وهذا انتهاك واضح للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونشير إلى إعلان اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الذي يطلب أن يصدر التقرير الفصلي للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) خطأً. ويجب أن يحدد التقرير المواضيع التي تكون فيها الأطراف ممثلة للقرار. وفي حالات عدم الامتثال، ينبغي تفصيل التدابير الملموسة لضمان التنفيذ الكامل والفعال للقرار وإنفاذه.

وما زلنا نتطلع إلى أن نرى تقريراً خطياً عن تنفيذ هذا القرار. فلنستفد من التحرك التاريخي للمجلس الذي أظهر الطابع الملح والاقتناع بعكس مسار الاتجاهات السلبية التي تهدد السلام وقابلية حل الدولتين للتطبيق. ويجب أن نركز الآن على تنفيذ القرارات القائمة، بما في ذلك بشأن المستوطنات، فضلاً عن تلك المتعلقة بجميع أعمال العنف ضد المدنيين ومواصلة التحريض.

ولم نعد نملك خيار الانفصال عن التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة واللامبالاة حيالها. وفي هذا الصدد، ترحّب ماليزيا بالمبادرة الإيجابية التي اتخذتها الولايات المتحدة في تيسير ترتيبات

ونرى أنه يجب علينا العمل دون تأخير للتحقيق ومحاكمة المسؤولين عن ارتكاب أخطر الجرائم لكي نضع حداً لجميع الأفعال المؤدية إلى وفاة الأبرياء، فضلاً عن تحقيق العدالة ومنع معاناة ووفاة المزيد من المدنيين الأبرياء. وليس أسوأ من هذه المأساة الإنسانية سوى الإفلات من العقاب عليها بدلاً من تحقيق العدالة.

وتعرب كوستاريكا عن شعورها بالقلق إزاء تزايد التوترات في سياق النزاع في الشرق الأوسط، وتحت المجتمع الدولي بقوة على تحقيق السلام في تلك المنطقة، وخاصة جميع الأعضاء الدائمين في المجلس على إبداء الالتزام - وفقاً لمدونة السلوك الموجهة لأعمال فريق المساءلة والاتساق والشفافية - بعدم استخدام حق النقض في حالات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ونحث المجلس على العمل بسرعة وحزم لكفالة حماية المدنيين.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل ماليزيا.

السيد مايونغ أونون (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد وتروؤس هذه الجلسة اليوم. ويعرب وفد بلدي عن شعوره بالامتنان للمنسق الخاص، السيد نيكولاوي ملادينوف، على تعليقاته وإحاطته الإعلامية الهامة.

تؤيد ماليزيا البيانين اللذين سيدي لهما ممثل فنزويلا باسم حركة عدم الانحياز، وممثل أوزبكستان بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

وتشجب ماليزيا الاشتباكات العنيفة بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين في ٢١ تموز/يوليه في الضفة الغربية، والتي أسفرت عن مقتل ثلاثة فلسطينيين وأصابت كثيرين آخرين بجروح. وتزيد هذه الصدمات في الضفة الغربية من تعقيد الحالة المضطربة أصلاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تزيد من تصعيد التوترات في البلدة القديمة بالقدس.

الحاجة إلى احترام وصون الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة، مع كفالة حرية العبادة للجميع.

في هذه السنة الخمسين للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، يجب أن يبدي مجلس الأمن عزمه على معالجة القضية الفلسطينية باعتبارها مسألة ملحة. إن الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد أوجدت ثقافة فظيعة للإفلات من العقاب. وفي غياب أي مساءلة دولية فعالة، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال قتل المواطنين الفلسطينيين، بما في ذلك الشباب والأطفال، وسجن وإساءة معاملة العشرات من الفلسطينيين في مراكز الاحتجاز وتشريد الآلاف من الأسر الفلسطينية وتجريدها من ممتلكاتها من خلال بناء المستوطنات غير القانونية وتوسيعها.

وتتشاطر القلق إزاء القرار الإسرائيلي الأخير بتشديد ٨٠٠ وحدة استيطانية غير قانونية في القدس الشرقية المحتلة، وهو ما سيؤدي إلى طرد مزيد من المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك صارخ للقرار ٢٢٣٤ (٢٠١٦). ومن الواضح أن بناء المستوطنات، وكذلك الجدار في القدس الشرقية المحتلة وحولها، يجري عمداً من أجل إحداث تغيير جذري في الطابع والمكانة والتركيبة الديمغرافية للأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويقع على المجلس التزام أخلاقي بحمل إسرائيل على الوقف الفوري لنظامها الاستيطاني غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة ورفع الحصار عن قطاع غزة ووضع حد لجميع أشكال الاحتلال. ويجب إعطاء أولوية فورية لضمان الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الذي يعاني منذ عقود من سياسة العقاب الجماعي الإسرائيلية. ويؤكد الإضراب عن الطعام الذي قام به مؤخراً آلاف السجناء في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية على الحاجة إلى جهود المجتمع الدولي المتواصلة لمعالجة تظلماتهم ومحتنتهم.

للإمداد بالمياه بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية من أجل الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، وبمبادرة الأمم المتحدة ومصر لتيسير توفير الوقود للإمداد بالكهرباء، وبالالتزامات الملموسة التي قدمتها قطر بشأن إعادة الإعمار في غزة.

وإذ نحيي ذكرى مرور ٥٠ عاماً على الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لفلسطين، يدين المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني بحشد الإرادة السياسية واستطلاع السبل السلمية والقانونية والدبلوماسية المتاحة لنا لإنهاء أطول احتلال في التاريخ الحديث. دعونا لا نترك التاريخ يديننا لأننا وقفنا موقف المتفرجين.

في الختام، لا تزال ماليزيا ملتزمة بالاضطلاع بدور بناء من أجل تحقيق حل الدولتين. ونؤكد من جديد دعمنا الثابت للحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإيجاد حل عادل وشامل ونهائي للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا للرئاسة الصينية لعقد هذه المناقشة المفتوحة.

وتؤيد بنغلاديش البيانيين اللذين سيدلي بهما كل من ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل أوزبكستان باسم منظمة التعاون الإسلامي.

ونشكر الممثل الخاص للأمين العام على تقريره الشفوي الشامل، عملاً بالقرار ٢٢٣٤ (٢٠١٦)، وأود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في التشديد على الحاجة إلى تقرير مكتوب.

ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء تصاعد التوتر الناجم عن الإغلاق غير القانوني للمسجد الأقصى في القدس الشرقية وعرقلة وصول المصلين المسلمين إلى المسجد. وتشاطر آراء الممثل الخاص بأن الحالة التي تكتنف المسجد يمكن أن يكون لها تكاليف كارثية تتجاوز جدران البلدة القديمة، ونشدد على

وإن المملكة العربية السعودية تدين بأشد العبارات الإجراءات غير القانونية التي أقدمت عليها مؤخرا سلطات الاحتلال في القدس والحرم الشريف.

لقد عاش القدس الشريف مئات السنين، بل نيفا وألف عام تحت الحكم العربي الإسلامي، حظيت خلاله المقدسات الدينية اليهودية والمسيحية والإسلامية بالاحترام والصون، وتعامل الحكم العربي الإسلامي مع المصلين في الأماكن المقدسة بالرعاية والحماية. أما في ظل الاحتلال الإسرائيلي وفي خلال نصف قرن فقط، تعرّض المسجد الأقصى للإحراق المتعمد في عام ١٩٦٩، وتعرّض المصلون في الحرم الابراهيمي الشريف في عام ١٩٩٤ إلى مذبحه مروعة على يد المستوطن الإرهابي باروخ جولدشتاين الذي حظي بعد موته بالتمجيد الرسمي والشعبي الإسرائيلي. ولم يتوقف الإرهابيون المستوطنون عن التخطيط واتخاذ الممارسات الاستفزازية والدعوة علنا لهدم الحرم الشريف ومنع المسلمين وطردهم من القدس الشريف بالتنسيق والتعاون مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي. واليوم نراقب بالألم والاستنكار سلطات الاحتلال الإسرائيلي تمارس الحصار على القدس الشريف وتمنع المصلين من أداء مناسكهم الدينية، وتتصرف بوحشية ضد المظاهرات السلمية والمرابطين أمام الحرم الشريف، بل إن أحد هذه المشاهد تم توثيقه حيث شاهدنا جنديا إسرائيليا على شاشات التلفاز يركل مصليا مسلما أثناء صلاته.

فهل رأيتم أبشع من هذا الاستخفاف بالأديان؟ وهل شاهدتم تصرفا أكثر ازدراء لممارسة المناسك الدينية؟ إن مثل هذا التصرف الوقح إنما يعبر عن عقيدة الاحتلال الإسرائيلي التي تمارس الاضطهاد ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وتعتمد إهانة كرامته والإساءة إليه والتكثير به وممارسة الإرهاب ضده.

إن المملكة العربية السعودية تدين بلا تحفظ جميع الأعمال الإرهابية أيا كان مرتكبوها أو ضحاياها، وتدين كل الأفراد والدول والجماعات التي تمارس الإرهاب أو تتغاضى عنه أو

وبتوجيه من رئيسة الوزراء صاحبة المقام، الشبيخة حسينة، لا تزال حكومة بنغلاديش وشعبها ثابتين في دعم الكفاح العادل والمشروع للشعب الفلسطيني ليحصل على حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للبقاء ومتصلة جغرافيا وذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، في إطار حل الدولتين.

ونواصل حث جميع الجهات الفاعلة الرئيسية على متابعة جهودها الرامية لإيجاد حل شامل للقضية الفلسطينية، تمثيلاً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ووفقاً لمبادرة السلام العربية وخريطة طريق المجموعة الرباعية ومبدأ الأرض مقابل السلام. ونود أيضاً أن نؤكد على الحاجة إلى كفالة تمويل مُعزز ومستدام ويمكن التنبؤ به لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لكي تضطلع بفعالية بولايتها الإنسانية في دعم اللاجئين الفلسطينيين.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

ويطيب لي أن أحيي موقف بلدكم الصديق الداعي إلى رفع الظلم التاريخي عن الشعب الفلسطيني، وتمكينه من ممارسة حقوقه وإقامة دولته الفلسطينية ذات السيادة الكاملة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف.

كما أعبر عن امتناننا لما تقدّمونه شخصياً من دعم في هذا المجال.

لقد شهدت الأيام القليلة الماضية فصلا جديدا من فصول العنف المستمر في القدس والأرض العربية المحتلة في فلسطين،

عن جميع الإجراءات الأحادية التي اتخذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس الشريف.

وفيما يخص الشأن السوري، فإن المملكة العربية السعودية ترحب بالاتفاق الذي توصلت إليه المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي حول وقف إطلاق النار في جنوب غربي سوريا، ونأمل أن يتم التوصل إلى إقامة مناطق حظر الطيران في سوريا بما يضمن سلامة المدنيين وحمايتهم من بطش النظام السوري وأعدائه، لا سيما ونحن نشاهد استمرار السلطات السورية في خرق جميع اتفاقات التهدئة، وهي ماضية في ارتكاب المجازر وممارسة القتل والترويع والتطهير مستندة ومستعينة على ذلك بقوات الحرس الثوري الإيراني والمليشيات الطائفية الإرهابية وعلى رأسها حزب الله.

ومن هذا المنطلق، فإن المملكة العربية السعودية تؤكد على أهمية أن يستمر المجتمع الدولي في الوقوف بحزم وصلابة ضد أعمال القتل والحصار والتجويع والتطهير القسري والتطهير المذهبي التي ما زالت تمارسها السلطات السورية، خاصة وأن هذه الممارسات قد أتاحت الفرصة للتنظيمات الإرهابية مثل داعش والنصرة للتمدد في ظل فراغ السلطة وبما يشبه الشراكة في محاربة الشعب السوري. وإن المملكة العربية السعودية تعيد التأكيد على استعدادها للمشاركة في أي جهد دولي مشترك للقضاء على هذه الجماعات الإرهابية حيثما وجدت.

إننا مؤمنون بأن نضال الشعب السوري وتطلعه نحو الحرية والكرامة لا بد أن ينتصرا ولو بعد حين، وأن السلام والعدالة هما وجهان لعملة واحدة، وأن أمن المنطقة واستقرارها، بل والعالم، يحتم أن يتحققا معا. ونحن ندعو في هذا الصدد إلى ضرورة التطبيق الفوري لبيان جنيف الأول (S/2012/522، المرفق) بما في ذلك العمل على تشكيل هيئة حكم انتقالية ذات سلطات تنفيذية واسعة وتعمل على تأسيس سوريا المستقبل، سوريا التي تتسع لكل أبنائها المخلصين، سوريا التي تنبذ الإرهاب وترفض العنف وتترفع عن التعصب والتطرف.

تساعد على تمويله أو تحرض عليه. وإننا نؤمن بأنه ليس هناك أي مبرر أو مسوغ للأعمال الإرهابية.

إن من المؤلم ألا يبادر مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة الكفيلة بالتعبير عن مشاعر الغضب تجاه تصرفات سلطات الاحتلال الإسرائيلية. وإننا ندعو مجلس الأمن إلى أن يضطلع بمسؤولياته تجاه التصدي للاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني، كما أننا نعيد التأكيد على موقفنا الثابت المتمثل في دعم الشعب الفلسطيني ورفض كل محاولات فرض السيطرة والإجراءات الأحادية التي ترمي إلى الإساءة إلى القدس والحرم الشريف. كما نحذّر من خطورة استمرار تفاقم الأوضاع وانزلاقها إلى حالة من التصعيد تشمل آثارها كل أنحاء المنطقة بل وتتجاوزها إلى ما سواها.

لقد حذّر وفد بلادي مجلسكم الموقر مرات عديدة من أن أخطر جوانب النزاع في فلسطين هو ما تنفذه إسرائيل من إجراءات استفزازية وخطط تهدف إلى تغيير الوضع التاريخي الراهن لمدينة القدس، وإلى العمل على تقييدها وتغيير تركيبها السكانية وتشويه هويتها العربية الإسلامية والعبث بالمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها. والمملكة العربية السعودية ترفض أي مساس بالقدس، وندعو جميع الدول إلى الالتزام الفوري بالقرارات الدولية في هذا الشأن.

ويؤكد وفد بلادي أن الطريق الوحيد للسلام هو العودة إلى مبادرة السلام العربية ووضع آلية دولية فعالة تضمن نيل الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه غير القابلة للتصرف وإنهاء الاحتلال وفق إطار زمني محدد، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل ومزارع شبعا اللبنانية والكف عن بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية باعتبارها مستوطنات غير شرعية وإزالة ما بُني منها، والعودة

الفلسطينية والعربية منذ عام ١٩٦٧. ويجب رفع الحصار المفروض على قطاع غزة منذ حوالي العقد فورا، والذي أدى إلى أزمة اجتماعية واقتصادية وإنسانية عميقة ألحقت الضرر بمليوني مدني فلسطيني فورا، فضلا عن ضرورة الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها بموجب القانون الدولي الإنساني.

ولن يكون حل الدولتين وتحقيق التسوية الشاملة العادلة السلمية والدائمة لقضية فلسطين ممكنا ما دامت إسرائيل تواصل انتهاك التزاماتها بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فضلا عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وتطالب كوبا أيضا بإنهاء احتلال الجولان السوري. ونعيد التأكيد أيضا أن أي خطوات أو إجراءات متخذة أو مزعم اتخاذها بغية تغيير الوضع القانوني والمادي والديمقراطي والهيكلي المؤسسي للجولان السوري المحتل، وكذلك التدابير الإسرائيلية الرامية إلى ممارسة ولايتها القضائية والإدارية في ذلك الإقليم تشكل انتهاكات للقانون الدولي والاتفاقات الدولية وميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار ٤٩٧ (١٩٨١) واتفاقية جنيف الرابعة، علاوة على كونها تمثل تحديا للمجتمع الدولي.

وتخطط كوبا علما بالمبادرات الرامية إلى استئناف مفاوضات السلام المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا فيما يتعلق بإمدادات المياه إلى الأراضي الفلسطينية. وستواصل كوبا الدفاع عن حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وفي إقامة دولتهم الحرة المستقلة وذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية في حدود ما قبل عام ١٩٦٧، فضلا عن عودة اللاجئين الفلسطينيين. كما نؤيد أيضا قبول فلسطين بصفقتها دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة. ونأمل - في سياق الذكرى السنوية الخمسين للاحتلال الإسرائيلي والذكرى

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا. السيدة رودريغيس كامينجو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): أود بداية، سيدي، أن أهنئكم على قيادتكم لمجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه. ونعرب عن تقديرنا لعقد هذه المناقشة المفتوحة. ونؤيد البيان الذي أدلى به وفد نيكاراغوا بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وتعرب كوبا عن قلقها العميق إزاء الحالة في الشرق الأوسط التي تتسم بالعنف والتدخل في شؤونه الداخلية والعدوان الأجنبي والنزاعات طويلة الأمد، من قبيل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي هو جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي. وقد حان الوقت لسداد الدين التاريخي المستحق لدولة فلسطين، واستعادة حقوق شعبها غير القابلة للتصرف الذي تواصل إسرائيل انتهاكه على مدى نصف قرن من الاحتلال والقمع والعقاب الجماعي وتدمير ومصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية، علاوة على ممارسات التشريد القسري وبناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويتحتم علينا التذكير بما قاله القائد العام لبلدنا فيدل كاسترو روس، قائد الثورة الكوبية، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ هنا في الأمم المتحدة:

”ولكنني لا يمكن أن أتذكر شيئا يشابه ذلك في تاريخنا المعاصر، سوى طرد واضطهاد وإفناء الإمبريالية والصهيونية للشعب الفلسطيني الذي جُرّد من أراضيه وطُرد من وطنه وشُرّد في مختلف أنحاء العالم وطُرد وقُتل. إن الفلسطينيين الأبطال مثال رائع لإنكار الذات والوطنية، وهم الرمز الحي لأكبر جريمة في عصرنا“. A/34/PV.31، الفقرة (٢٤).

ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ خطوات ملموسة لإنهاء ذلك الظلم التاريخي بالإفناء الفوري لاحتلال إسرائيل للأراضي

بموجب القانون الدولي بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال. وفي ذلك الصدد، تعيد المنظمة تأكيد التزامها الراسخ تجاه حقوق الشعب الفلسطيني في القدس الشرقية المحتلة، كونها جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

وفي الوقت نفسه، تكرر المنظمة إدانتها لاستمرار وتصعيد التدابير والسياسات الإسرائيلية غير القانونية الرامية إلى توسيع المستوطنات الاستعمارية غير المشروعة وزيادة تعزيز استعمارها للأراضي الفلسطينية الذي استمر على مدى خمسة عقود. وتدين المنظمة على وجه الخصوص، القرار الإسرائيلي الأخير ببناء ما يزيد على ١ ٨٠٠ وحدة استيطانية غير مشروعة في القدس الشرقية المحتلة، ما يؤدي في الواقع إلى مصادرة الأراضي الفلسطينية والإخلاء القسري للمدنيين الفلسطينيين وتشريد المزيد منهم. وفي ذلك الصدد، تعيد المنظمة القول بأن استمرار سياسة الاستيطان الإسرائيلي يقوض السلامة الإقليمية للدولة الفلسطينية في المستقبل ويقلل من مقومات بقائها واتصالها الجغرافي على الرغم من أن أنشطتها الاستيطانية غير المشروعة تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها بوجه خاص القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي يطالب بصورة لا لبس فيها بوقف جميع هذه الأنشطة.

ويجب أن يعمل المجلس على الوفاء بمسؤولياته عن وقف أعمال الاستيطان الإسرائيلية التي تصاعدت بشكل متعمد وواضح في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما في القدس الشرقية وما حولها. وفي حين ترحب المنظمة بالتقرير الثاني للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بصيغته الشفوية المقدمة إلى مجلس الأمن من الممثل الخاص للأمين العام (انظر S/PV.7977) ونطالب مرة أخرى بتقديم تقرير خطي مجد لضمان التوثيق الصحيح لتنفيذ أحكام القرار، بالنظر إلى استمرار إسرائيل في تجاهلها الصارخ للمجلس وقراراته. ونناشد كذلك المجتمع الدولي مشاركته المستمرة على النحو الذي دعا إليه القرار ٢٣٣٤

السنوية العاشرة للحصار المفروض على قطاع غزة - أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤوليته والوفاء بدينه للشعب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان.

السيد ابراهيموف (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بصفتي رئيساً للمنظمة.

تتعقد هذه الجلسة في أجواء تخيم عليها حالة غير مستقرة وتزداد اضطراباً في منطقة الشرق الأوسط، في حين تظل قضية فلسطين التي لم تُحل وطال أمدها في صميم الاضطرابات التي تشهدها المنطقة. وتشعر منظمة التعاون الإسلامي بالقلق الشديد إزاء ازدياد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لقرارات مجلس الأمن وطلباته الآمرة، في انتهاك للقانون الدولي وسد الأفق السياسي للحل السلمي تماماً. وفي هذا العام الخمسون لاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية منذ عام ١٩٦٧ ما يزال الحل السلمي أكثر إلحاحاً من ذي قبل ويتطلب بذل جهود جادة وفورية.

وتعرب المنظمة عن الشعور ببالغ القلق إزاء التطورات الجارية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتدين كافة السياسات والتدابير غير المشروعة التي تنفذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بهدف تغيير وضع وطابع الأرض وتكوينها الديمغرافي، بما في ذلك الهوية العربية الإسلامية والفلسطينية للحرم الشريف والمسجد الأقصى. وتدين المنظمة الإجراءات غير المشروعة التي تتخذها إسرائيل من إغلاق للمسجد وعرقلة لوصول المصلين المسلمين إليه. وتحث المنظمة المجلس على إرغام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بضمان حرية العبادة للفلسطينيين، بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة، والامتناع عن التدخل في شؤون المواقع المقدسة الإسلامية والمسيحية، واحترام الوضع التاريخي القائم في الحرم الشريف، فضلاً عن الامتناع لالتزاماتها

عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ولا بد لي أيضا أن أكرر شواغل منظمة التعاون الإسلامي بشأن المعاناة الإنسانية الخطيرة التي يكابدها الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء فلسطين المحتلة. ولا تزال الحالة في قطاع غزة خطيرة ومقلقة بشكل خاص، لأن السكان المدنيين الفلسطينيين هناك ما زالوا يعانون من عقود من الاحتلال وآثار العدوان العسكري، بفعل الحصار الإسرائيلي غير القانوني واللاإنساني الذي دخل الآن عامه العاشر. ونكرر الدعوة إلى وضع حد لهذا الشكل من أشكال العقاب الجماعي الهائل للشعب الفلسطيني وإلى بذل جهود عاجلة لإعادة بناء وإعادة تأهيل وإنعاش قطاع غزة، الذي يظل أيضا جزءا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

واليوم يجب علينا أن نكرر الدعوة إلى الاهتمام بمحنة السجناء السياسيين والمحتجزين الفلسطينيين في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية. وندعو إلى احترام حقوقهم، وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإلى إنهاء إساءة معاملتهم وأسره من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. وإضراب آلاف السجناء عن الطعام مؤخرا هو صرخة من أجل توجيه الانتباه إلى محتهم الخطيرة والعمل على حلها. وفي هذا الصدد، نناشد المجتمع الدولي إظهار تعاطفه وتحمل مسؤوليته.

وأخيرا، تشجع منظمة التعاون الإسلامي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تكثيف جهودها الجارية الرامية إلى التغلب على العجز المالي المستمر الذي تعاني منه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بغية ضمان توفير تمويل كاف ومستدام ويني بالغرض ويمكن التنبؤ به للوكالة طوال فترة ولايتها حين إيجاد حل. وبهذه الطريقة، يمكن للوكالة أن تلي احتياجات اللاجئين الفلسطينيين بشكل كامل في هذا الوقت الحرج وأن تواصل القيام بمهمتها

(٢٠١٦)، ونواصل تأييدنا الكامل في هذه الفترة الحرجة لرعاية عملية سياسية متعددة الأطراف وفق جدول زمني محدد ومن شأنها أن تؤدي إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة الرامية إلى وضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المستمر منذ عام ١٩٦٧، فضلا عن تحقيق حل الدولتين المعترف به دوليا وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وهو الهدف الذي تلزم به منظمة التعاون الإسلامي التزاما ثابتا.

وعلاوة على ذلك تذكر المنظمة المجلس بواجباته فيما يتعلق بانتهاكات إسرائيل المنظمة والتي تستحق الإدانة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قتل وإصابة المدنيين والمحتجزين السلميين عمدا، وشن الاعتداءات العسكرية العنيفة ضد السكان المدنيين، والنقل القسري لآلاف المدنيين الفلسطينيين، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل الفلسطينية، والتشريد القسري للمدنيين، علاوة على أعمال الإرهاب التي يمارسها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين.

وما زالت جميع هذه الإجراءات تثير التوترات والحساسيات وتؤدي إلى تفاقم الحالة المشقة على أرض الواقع بشدة، مع احتمال أن يترتب على ذلك عواقب وخيمة. ويجب على مجلس الأمن أن يطالب بوقف جميع هذه الأعمال غير القانونية وأن تنقيد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن قضية فلسطين.

ولا تزال مجموعة منظمة التعاون الإسلامي ثابتة في اعتقادها بأنه يجب عدم إعفاء مجلس الأمن من القيام بدوره في هذا الصدد. وينبغي العمل لضمان نيل الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والسيادة والاستقلال في دولته فلسطين على الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل

إن هذه القضايا، وعلى أهميتها، لا يمكن أن تؤدي إلى تجاهل قضية فلسطين، القضية المركزية في منطقة الشرق الأوسط، ذلك أن توالي سنوات العجاف السياسي بعد مرور ٥٠ سنة من الاحتلال للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية واستمرار سياسات التهويد والاستيطان التي لن تخدم السلام، بل ستعمل على تأجيج الأوضاع، كما هي عليه الآن. لذا، أصبح لزاماً على القوى الدولية أن تتحمل مسؤولياتها كاملة للدفع بالأطراف للرجوع إلى طاولة المفاوضات لإطلاق عملية السلام على أساس حل الدولتين والذي أصبح مهدداً أكثر من أي وقت مضى بالتلاشي، فاتحاً الباب على منزاعه للانفلات والعنف.

إننا نؤمن، بكثير من التفاؤل، عزم الإدارة الأمريكية الجديدة على إحياء عملية السلام والدفع بالأطراف إلى طاولة المفاوضات من أجل الوصول إلى حل الدولتين، لأن انسداد الأفق ليس في مصلحة الطرفين ولن يعمل، كما أسلفت سابقاً، وأعيد، سوى على المزيد من التشنج والعنف. وفي هذا الإطار، يؤيد بلدي كل المبادرات الهادفة لإحياء عملية السلام وفق جدول زمني تحدده الأطراف على أساس حل الدولتين وعلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين.

مما لا شك فيه أن للقدس مكانة خاصة ليس فقط للمقدسين بل لمعتنقي الديانات السماوية الثلاث. ولذلك، يجب أن تجسد قيم التسامح والتعايش في أبعث تجلياتها. إن القدس هي أولى القبلتين وثالث الحرمين بالنسبة لأكثر من مليار ونصف من المسلمين وأي مساس بالوضع القانوني للقدس الشريف لن يعمل إلا على تأجيج العنف والكراهية والارتقاء في أحضان الإرهاب المتنامي في المنطقة ككل.

لذا، فإن المملكة المغربية، التي يرأسها عاقلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لجنة القدس، تدعو إلى احترام حقوق الشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقه في إقامة دولته

الإنسانية التي لا غنى عنها ودورها في تحقيق الاستقرار في حضم تزايد الاحتياجات والاضطرابات في المنطقة.

في الختام، لا شك في أن النزاعات في الشرق الأوسط - ومنها مأساة قضية فلسطين والنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، بعد مرور ٥٠ عاماً على الاحتلال الآن - وما يبدو أنها انقسامات مزمنة داخل مجلس الأمن قد سمحت لأخطار مثل التطرف العنيف والإرهاب بالازدهار في المنطقة ووصولها إلى الأبعاد التي يجب علينا أن نواجهها اليوم فيما نكافح بصورة جماعية لإيجاد الحلول الناجعة التي تراوينا. ولذلك، فإنه يجب معالجة البعد المتعدد الجوانب للنزاعات في المنطقة وأسبابها الجذرية، دون استثناء، في سياق القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مع التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الضامنة للسلام والأمن في الشرق الأوسط وفي العالم. الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد الأطلسي (المغرب): السيد الرئيس، يسعدني في البداية أن أهنيكم بمناسبة ترؤس مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكركم على مبادرتكم برجمة مناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

كما أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته الإعلامية القيمة بخصوص هذا الموضوع.

لا تزال القضية الفلسطينية تعاني من تداعيات الأحداث المتسارعة في المنطقة وعلى الساحة الدولية ويشلها الجمود السياسي الذي تعرفه عملية السلام منذ توقفها في عام ٢٠١٤. كما أدت السياسات الأحادية لإسرائيل وتمدد عمليات الاستيطان بشكل غير مسبوق على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ واستفحال مظاهر العنف إلى شعور بالإحباط المرير لدى الشعب الفلسطيني والشعور أيضاً بتخلي المجتمع الدولي عنهم للانفعال بقضايا أخرى.

تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تتكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز في المناقشة الفصلية المفتوحة اليوم بشأن موضوع ذي أهمية خاصة لدينا تاريخياً، وهو "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين". أولاً وقبل كل شيء، نود أن نعرب عن امتناننا للسيد نيكولاي ملادينوف، الممثل الشخصي للأمين العام والمنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية القيمة التي قدمها هذا الصباح.

خلال مؤتمر القمة السابع عشر لحركة عدم الانحياز، الذي عقد بجزيرة مارغاريتا في فنزويلا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أكد رؤساء الدول والحكومات مجدداً على تضامنهم الثابت مع الشعب الفلسطيني، فضلاً عن دعمهم الثابت لقضيته العادلة، وبنفس الوقت دعوا الدول الأعضاء في الحركة إلى تحديد التزامها ومواصلة تعزيز وتنسيق جهودها الرامية إلى تحقيق العدالة وصور حقوق الشعب الفلسطيني، في ضوء الحالة الحرجة التي لا تزال سائدة وتضاؤل فرص التوصل إلى حل سلمي.

وكان هذا هو الحال أيضاً قبل شهر تقريبا، في ٢٧ أيار/مايو، عنجما أصدرت اللجنة الوزارية لحركة عدم الانحياز بشأن فلسطين إعلاناً سياسياً للدعم والتضامن مع الشعب الفلسطيني رسمياً لإحياء الذكرى السنوية الخمسين لبدء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وأراضي غيرها من البلدان العربية في ١٩٦٧. كما سعى الإعلان إلى التناول الرسمي لمناسبات أخرى مقبلة، بما في ذلك الذكرى السنوية السبعين لقرار الجمعية العامة القرار تقسيم فلسطين تحت الانتداب باعتمادها القرار ١٨١ (د-٢) في عام ١٩٤٧، فضلاً عن الذكرى السنوية السبعين للنكبة، التي قاومها الشعب الفلسطيني البطل.

وفي هذا الصدد، نشدد على أن إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية بجميع جوانبها، يظل أولوية على جدول أعمال حركة عدم الانحياز. وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد أن استمرار الاحتلال

وعاصمتها القدس الشريف، إيماناً منها بأن ذلك هو السبيل الوحيد لإقامة سلام عادل ودائم ينهي النزاع في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم تعزيز الأمن والسلم الدوليين.

لقد شدد جلاله الملك محمد السادس في عدة مناسبات، وبشأن الوسائل سواء في اللقاءات الثنائية أو في المحافل الدولية، على ضرورة وضع حد للاستيطان، والذي أكدته القرار الأخير ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، كما حذر جلالته من خطر تهويد القدس وتغيير وضعها القانوني. ونذكر في هذا الصدد بالبيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (SC/12052). كما أكد جلالته على دعم المملكة المغربية لكل المبادرات الهادفة إلى إيجاد تسوية تكفل للفلسطينيين إقامة دولتهم وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والتي تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن ووثام مع إسرائيل.

وختاماً، يبقى موقف المغرب من هذا النزاع ثابتاً يرتكز على مبادرة السلام العربية وأسس ومبادئ ومرجعيات تحقيق السلام على أساس قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. ويبقى المغرب مستعداً، كما كان في السابق، للانخراط وبكل فعالية في كل المبادرات الهادفة إلى الدفع قدماً بعملية السلام بغية التوصل إلى تسوية تحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد راميرث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): في البداية، يسعدنا، سيدي الرئيس، أن نراكم تترأسون مجلس الأمن خلال شهر تموز/يونيه. إننا نهنئكم، سيدي الرئيس، ووفد بلدكم على الطريقة التي تديرون بها أعمال المجلس هذا الشهر، وخاصة على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن إحدى المسائل الهامة للسلام والاستقرار الدوليين.

الذي دام نصف قرن منذ غزوها للأرض الفلسطينية، وانتهاكها لحقوق الشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ما أصدرته مؤخرا السلطات الاحتلال الإسرائيلية من رخص بناء لأكثر من ١ ٨٠٠ وحدة استيطانية غير شرعية في القدس الشرقية، وكذلك حقيقة أن استمرار تلك السياسات بغض النظر عن حقيقة أنها ستؤدي إلى طرد المزيد من الفلسطينيين ومصادرة ممتلكاتهم، بما في ذلك في حي الشيخ جراح.

وعوضاً عن وقف انتهاكاتهما وعكس التوجهات السلبية على أرض الواقع وإثبات التزامها بجل الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧، حسبما يطالب مجلس الأمن والمجتمع الدولي برمته، تواصل إسرائيل التصرف بازدراء إزاء المجلس وانتهاك التزاماتها القانونية.

وفي هذا الصدد، فإن الدول الأعضاء في الحركة تدين بشدة القرارات الاستفزازية التي اتخذتها مؤخرا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالمضي في أنشطتها الاستيطانية في خرق خطير للقانون الدولي وانتهاك مباشر ومتعمد لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). كما أنه يثير جزعنا وبالع استيائنا الازدراء الصارخ من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لقرار مجلس الأمن الواضح في هذا الصدد، الذي أعاد التأكيد بوضوح على أن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية ليست صحيحة من الناحية القانونية وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. والحركة تدعو إسرائيل بأن توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراماً كاملاً، بما فيه تلك المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وتذكر الحركة كذلك بدعوة مجلس الأمن لوضع حد لكافة أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الترويع، فضلاً عن جميع أعمال الاستفزاز والتحريض والتدمير.

الإسرائيلي والنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي ككل لا يزالان يشكلان تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين يتطلب اهتماماً وحلاً عاجلاً، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبطبيعة الحال، ميثاق الأمم المتحدة نفسه. وفي هذا الصدد، فإن الحركة على أهبة الاستعداد للإسهام في تحقيق حل عادل ودائم وسلمي. وندعو إلى زيادة الجهود الدولية والإقليمية لدعم هذا الهدف، وفي الوقت نفسه تذكر بمسؤوليات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن المسألة، بما في ذلك المسؤوليات التي أعيد تأكيدها مؤخراً في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ورحبت به وأقرتها الحركة في بيانها المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ونعتقد أن القرار يوفر أجمع الطرق إلى السلام ويحدد المتطلبات والمعايير لحل عادل يحافظ على حل الدولتين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. ونرى أنه يهيئ الظروف اللازمة لإنهاء الاحتلال، ويحل النزاع بعدل من جميع جوانبه ويجعل السلام الفلسطيني - الإسرائيلي والأمن واقعا.

وتكرر الدول الأعضاء في الحركة التأكيد على دعواتهم للاحترام التام للقرار وتنفيذه. ونؤكد أن ذلك يظل أمراً أساسياً لمعالجة الحالة على أرض الواقع، وإزالة التوترات وتهيئة بيئة ملائمة للبحث عن السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بالتحليل الثاني للأمين العام عن تنفيذ ذلك القرار الذي عرضه شفوي السيد ملا دينوف على مجلس الأمن (انظر S/PV.7977). ومع ذلك، فإننا نكرر التأكيد على الحاجة إلى تقديم تقرير مكتوب موضوعي بغية دعم وظائف المجلس وكفالة التوثيق المناسب لتنفيذ أحكام القرار، ولا سيما في ضوء استمرار تجاهل إسرائيل تجاه مجلس الأمن وانتهاكها لقرارات مجلس الأمن.

وتعرب الحركة عن بالغ قلقها إزاء التطورات التي وقعت مؤخراً في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما استمرار السياسات والتدابير غير القانونية وتصعيدها من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التي تهدف إلى توسيع حملتها الاستيطانية غير القانونية وزيادة ترسيخ احتلالها

ومصادرة الأراضي والممتلكات وهدم المنازل الفلسطينية؛ والتطهير القسري للفلسطينيين، وخاصة المجتمعات البدوية؛ وممارسة المستوطنين للإرهاب والعنف ضد المدنيين الفلسطينيين. ونذكر المجلس بواجباته في هذا الصدد.

وتكرر حركة عدم الانحياز نداءاتها من أجل تكثيف الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ من دون إبطاء وإيجاد حل عادل ودائم وشامل وسلمي، وتؤكد مجدداً استعدادها للتعاون ودعم كل الجهود ذات الصلة، تمشياً مع القرارات المتخذة في مؤتمر القمة السابع عشر المعقود في جزيرة مارغريتا الذي أُعلن خلاله اعتبار عام ٢٠١٧ السنة الدولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. وفي هذا الصدد، واستناداً إلى سعي الحركة إلى إيجاد عالم يسوده السلام وينعم بالازدهار ودورها بوصفها قوة مسالمة ومعادية للحروب، فإننا نعرض المساعي الحميدة لحركة عدم الانحياز بوصفها منبرا للسلام العالمي وخصوصاً احترام الحق في الحياة وحق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال.

كما تدين الدول الأعضاء في الحركة بأشد العبارات الممكنة أعمال العدوان التي ارتكبتها إسرائيل ضد الجمهورية العربية السورية في ١٧ آذار/مارس وتعتبر تلك الأفعال انتهاكاً خطيراً للسيادة السورية وخرقاً للقانون الدولي ولمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام ١٩٧٤. وفي هذا الصدد، نطالب مجلس الأمن بأن يتحمل مسؤوليته بالإدانة الواضحة لأعمال العدوان تلك واتخاذ التدابير الضرورية للحيلولة دون تكرارها ومساءلة إسرائيل عن تهديد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد إدانتها لكل التدابير التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير الطابع القانوني والمادي والديمقراطي للجولان السوري المحتل. وفي هذا الصدد، واتساقاً مع موقفنا المبدئي، نطالب مرة أخرى بأن تلتزم

وفيما يتعلق بغزة، فإن الحالة لا تزال تشكل مصدر قلق كبير للحركة، لا سيما فيما يتعلق بتدهور الحالة الإنسانية، التي ستغدو لا تطاق بحلول عام ٢٠٢٠ وفقاً لمسؤولي الأمم المتحدة في الميدان. وفي الواقع، ووفقاً لأحدث تقرير لفريق الأمم المتحدة القطري، تدهورت معظم التوقعات لعام ٢٠٢٠ بأسرع مما كان متوقعا. وفي هذا السياق، فإن استمرار عرقلة إعادة بناء المنازل والممتلكات والهياكل الأساسية المدنية التي دمرها العدوان الإسرائيلي في عام ٢٠١٤، فضلا عن شدة بطء الإنعاش في غزة بسبب الحصار الإسرائيلي الحالي غير القانوني، قد أجبر آلاف الأسر على البقاء مشردين بلا مأوى. وقد حال ذلك دون تعمير الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك تلك المتصلة بإمدادات الكهرباء، مما أدى إلى عواقب خطيرة على الظروف الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية والنفسية والبيئية. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا إلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، الذي دام أكثر من ١٠ سنوات. وفي الوقت نفسه، نؤكد على أن الأزمة في غزة يجب معالجتها بطريقة شاملة، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، فضلا عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي أخذ جميع ذلك في سياق الحالة العامة واستمرار الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي والعدواني للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية منذ ١٩٦٧، والدعوات التي لا لبس فيها إلى إنهاء الاحتلال الذي امتد لنصف قرن.

علاوة على ذلك، تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد إدانتها بأقوى العبارات لانتهاكات إسرائيل الممنهجة لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك، في جملة أمور، قتل وإصابة المدنيين عمداً، بمن فيهم المتظاهرون السلميون؛ والغارات العسكرية العنيفة، بما في ذلك، على وجه الخصوص، في مخيمات اللاجئين؛ وإرهاب السكان المدنيين وسجن واحتجاز الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء؛

ويؤسفنا أنه بعد مرور أكثر من نصف قرن على احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، لم يُحرز سوى القليل من التقدم فيما يخص التوصل إلى حل دائم لسعي الفلسطينيين للسيطرة على الأراضي المحتلة. ومن المخزن أن الشرق الأوسط ما زال يعاني حتى اليوم من عدم إحراز تقدم في الحوار بين الأطراف واستمرار الأنشطة الاستيطانية غير القانونية وأعمال العنف وتنامي نزعة التطرف. وفي هذا الصدد، تدين بوتسوانا العنف المستمر وتواصل الأنشطة الموثقة ذات الصلة بالمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تقوض للأسف جميع الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق حل دائم.

ونعتقد أن الإجراءات السابقة للمجلس منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك اتخاذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) ومؤخراً القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، تشكل خطوات إيجابية في الاتجاه الصحيح على الطريق المؤدي إلى نزع الشرعية عن المستوطنات الإسرائيلية وتأكيد الدعوة إلى تحقيق حل الدولتين. ونرى أن هذا هو الحل العملي الوحيد لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ولذلك، ندعو إلى الوقف الفوري والكامل لجميع أنشطة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تنتهك هذه القرارات وتشكل أيضاً انتهاكاً للقانون الدولي.

إن تحقيق نتيجة تتمثل في وجود دولتين عن طريق التفاوض هو السبيل الوحيد حقا لإرساء الأساس للسلام الدائم في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، ويجب أن يتولى جميع أصحاب المصلحة المسؤولية عن ضمان تحقيق ذلك. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والشركاء الإقليميون الذين يواصلون العمل بلا كلل من أجل إحراز تقدم في البحث عن حلول في عملية السلام في الشرق الأوسط بغية إيجاد حل سلمي وعادل ودائم عن طريق التفاوض، وفقاً للقانون الدولي.

إسرائيل بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وأن تنسحب بالكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقاً للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

في الختام، تغتنم حركة عدم الانحياز هذه الفرصة لتشجيع الدول الأعضاء في المنظمة على مضاعفة جهودها الحالية للتغلب على أوجه القصور المستمرة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من أجل ضمان توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به للوكالة طوال ولايتها حتى تتمكن من تلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين بالكامل، وبالتالي إنجاز مهمتها الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد نتواغاي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي العميق لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تتيح لنا الفرصة لتبادل الآراء بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلت به جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

في البداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق قلقنا إزاء تصاعد التوتر والاشتباكات العنيفة التي جرت داخل البلدة القديمة في القدس وفي محيطها في نهاية هذا الأسبوع. وننضم إلى المتكلمين الآخرين في الإدانة القوية لهذه الأعمال الإرهابية التي استهدفت الأبرياء، ونأسف للحسائر في أرواح الأبرياء ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى. ومع استمرار تصاعد التوتر في القدس الشرقية المحتلة وفي ظل أن الشعب الفلسطيني ما زال يعاني من المأساة الإنسانية المستمرة المتمثلة في النزاعات المتعددة وتصاعد التوتر طيلة ٥٠ عاماً، تود حكومة بلدي أن تؤكد مجدداً الحاجة الملحة لأن يعالج المجتمع الدولي هذه الحالة المتدهورة بسرعة.

أود أن أعرب عن تأييدي للبيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل أوزبكستان، باسم منظمة التعاون الإسلامي.

ومما يبعث على القلق البالغ زيادة أعمال العنف وعمليات القتل الطائشة في القدس على أيدي المتشددين، التي صاغها بشكل جيد للغاية المتكلمون قبلي. وفي الواقع، تم الإعراب عن مخاوف من أنه إذا لم يتم احتواء الحالة، فيمكن أن تتصاعد، مع ما يصاحب ذلك من عواقب وخيمة. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي بشكل متضافر لتفادي حدوث ذلك. وفي هذه اللحظة الحاسمة، نرى من الأهمية بمكان أن تستخدم الدول الأعضاء في مجلس الأمن نفوذها مع كلا الجانبين بغية تشجيعهما على تهدئة التوترات. ومن الضروري الحفاظ على الوضع الراهن القائم منذ مدة طويلة من خلال ضمان سلامة وأمن المصلين والزوار إلى المواقع المقدسة في القدس. وفي هذا الصدد، نرحب بتأكيدات رئيس الوزراء نتنياهو بأن إسرائيل ليست لديها مصلحة في تغيير الوضع الراهن.

وينبغي الإشارة إلى أن التطورات الأخيرة يجب ألا تحجب المشكلة الأساسية في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وكما هو معروف على نطاق واسع، فإن الصعوبة الأساسية تتمثل في عدم إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونود أن نرى بذل مسعى حقيقي من جانب القادة الإسرائيليين والفلسطينيين للعودة إلى المفاوضات. إن الحالة الراهنة لا تقدم أي حل مستدام للقضية الفلسطينية. وهي في الواقع تنشر الشعور باليأس فيما بين الشعب الفلسطيني وتسبب القلق في نفوس الشعب الإسرائيلي.

ومن الواضح أن الخروج من الأزمة الحالية وإحياء عملية السلام لا يمكن تحقيقه دون إنهاء أو وقف سياسة التوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونعتقد أن هناك عددا من الإجراءات المحددة اللازمة لتشجيع على الاحترام المتبادل والحلول التوفيقية وبناء الثقة، وتمهيد السبيل إلى تحقيق حل

وموقف بوتسوانا الذي تتمسك به منذ أمد طويل بشأن عملية سلام الشرق الأوسط لا يزال صريحا لا لبس فيه. فنحن نؤيد حلا تفاوضيا ينص على التعايش بين إسرائيل وفلسطين بوصفهما دولتين تتمتعان بالسيادة وتعيشان جنبا إلى جنب ولا تتقاسمان الحدود فحسب ولكن أيضا الرغبة المشتركة في تحقيق السلام والأمن والازدهار. ونواصل دعوة الطرفين إلى استئناف الحوار في أقرب وقت ممكن ودون شروط مسبقة باعتبار أن ذلك يشكل خطوة أساسية في اتجاه تحقيق السلام والحل القائم على وجود دولتين.

ختاما، تعيد بوتسوانا التأكيد على أن وجود شرق أوسط ينعم بالاستقرار والسلام وخال من العنف، تعيش فيه الدولتان جنبا إلى جنب في وئام، لا يصب فحسب في صالح سلام وأمن المنطقة التي تملك إمكانات هائلة، بل يوفر أيضا بيئة مواتية لتحقيق الازدهار والسلام في الشرق الأوسط. لذلك، فإن من الملائم بالنسبة لنا جميعا تهيئة الظروف اللازمة للعودة إلى المفاوضات من أجل حل جميع مسائل الوضع النهائي بناءً على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات المشتركة والقانون الدولي.

يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا تضامنا مع حكومتنا مع الشعب الفلسطيني وأن يعيد التأكيد على عزمنا على إيجاد حل دائم من شأنه تشكيل المشهد في الشرق الأوسط من أجل تحسين نوعية حياة الناس الأبرياء في ذلك البلد.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد باندي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم التي تتيح لنا فرصة دراسة الأحداث سريعة التطور في القدس. ونشكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد ملادينوف، على إحاطته الإعلامية الوافية، ونشيد به على جهوده الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

ويقع على عاتق القادة السياسيين على كلا الجانبين مسؤولية كبيرة تتمثل في مواصلة تخفيف حدة التوتر، بمساعدة من المملكة الأردنية الهاشمية. كما أن للزعماء الدينيين دورا هاما. ولا بد من استعادة الثقة بين الفلسطينيين بأن إسرائيل لا تسعى إلى تغيير الوضع الراهن، ويجب على القيادة الفلسطينية أن تدين جميع الأعمال الإرهابية وأن تبذل قصارى جهدها لمنع العنف.

وبالنظر إلى الصورة الأكبر، لا بد من وضع حد لاستمرار أعمال العنف التي يرتكبها أفراد فلسطينيون ضد المواطنين الإسرائيليين، ويجب أن يتوقف بناء المستوطنات الإسرائيلية إذا إريد لحل الدولتين أن يظل قابلا للتطبيق. وكان الهدف من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي نفذت عدة استنتاجات وردت في تقرير المجموعة الرباعية لعام ٢٠١٦، بالفعل حماية حل الدولتين من المزيد من التآكل، ولا سيما بسبب سياسة المستوطنات الإسرائيلية. وتمثل التقارير المنتظمة المقدمة إلى مجلس الأمن بموجب القرار جرعة وسيلة مهمة للمساءلة. إن حل الدولتين عن طريق التفاوض هو السبيل الوحيد لخطة سلام تتوفر لها مقومات البقاء وتحقق السلام العادل والدائم وتمكن الإسرائيليين والفلسطينيين من العيش جنبا إلى جنب في سلام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فييت نام.

السيدة نغوين (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري للرئاسة الصينية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، مما يتيح لنا المجال لتبادل آرائنا بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما أود أن أشكر مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

الدولتين. وفي هذا الصدد، نشجع إسرائيل على اتخاذ خطوات ملموسة لتجميد ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. كما يجب على القادة الفلسطينيين، من جانبهم، إبداء استعدادهم للعودة إلى طاولة المفاوضات ببذل المزيد من الجهود الرامية إلى تحقيق الوحدة والتصدي للنزعة القتالية وغيرها من التحديات الأمنية الداخلية.

ومما لا شك فيه أنه ليس للقوة العسكرية ولا النزعة القتالية أن تؤدي إلى تسوية ذلك النزاع الذي طال أمده. إن الجمود الحالي في عملية السلام في الشرق الأوسط ليس مرغوبا ولا مستداما. ويجب على كلا الطرفين اتخاذ خطوات ملموسة للعودة إلى المفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخريطة الطريق ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، فضلا عن الاتفاقات ذات الصلة بينهما. وتؤيد نيجيريا جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تهيئة ظروف مواتية للعودة إلى مفاوضات مجددة لإنهاء الاحتلال وتسوية النزاع الذي طال أمده.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل آيسلندا.

السيد هانينغان (آيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الصينية على عقد جلسة اليوم. أشكركم، السفير ليو، على حضوركم شخصيا هنا طوال الاجتماع.

أود أيضا أن أعرب عن شكرنا للسيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية الصريحة والزاخرة بالمعلومات.

وتشعر آيسلندا، شأنها شأن الآخرين، ببالغ القلق إزاء تصاعد التوترات المتصلة بالأحداث حول الحرم الشريف/جبل الهيكل، حيث تصاعد العنف في الأيام الأخيرة. ويشجعنا قرار الحكومة الإسرائيلية إزالة أجهزة الكشف عن المعادن من منطقة المسجد الأقصى، على أمل نزع فتيل الحالة.

والتحريض والعنف، والسماح بإمكانية الوصول السريع والآمن للأمم المتحدة ووكالات المعونة الإنسانية الأخرى للمساعدة في التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني.

ومن الضروري لجميع الأطراف أن يمارسوا ضبط النفس؛ وأن يمتثلوا بدقة لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ومبادئه، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن ينفذوا قرارات الأمم المتحدة ويخضعوا لإجراءات ملموسة للحد من التوترات وأن يستأنفوا محادثات السلام دون مزيد من التأخير.

وتؤكد فييت نام من جديد دعمها غير المشروط للنضال المشروع للشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه الأساسية، لا سيما الحق المقدس في تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة وذات سيادة. ونحن ندعو باستمرار إلى تسوية المنازعات من خلال الحوار البناء والمفاوضات، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ وخريطة طريق المجموعة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط، وذلك بغية تحقيق رؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل في نهاية المطاف.

وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها جامعة الدول العربية من أجل استئناف مفاوضات سلام جادة على أساس حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. كما نرى أن ثمة حاجة إلى دعم أكثر تكاملا من جانب المجتمع الدولي لتيسير التنمية الاقتصادية الفلسطينية وإيجاد فرص العمل وتعزيز القدرات المؤسسية لدولة فلسطين.

وتمثل المناقشة المفتوحة اليوم نداء هاما جديدا من أجل العمل للدفع قدما بعملية السلام في المنطقة. ويجب اغتنام كل فرصة للسعي جاهدين إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط من خلال المفاوضات، تحت القيادة القوية

وتؤيد فييت نام البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وفي الشهر الماضي صادفت الذكرى السنوية الخمسين حرب الأيام الستة التي جرت في عام ١٩٦٧، وأسفرت عن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية. ومن المؤلم أنه لا يزال يتعين علينا أن نشهد أزمات خطيرة وغير مسبقة في الشرق الأوسط، حيث تأتي في الصميم قضية فلسطين التي لم تُحل بعد. وبعد نصف قرن، يظل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يتسم بالتعقيد مع تعثر عملية السلام وانعدام الحوار بين الطرفين. وقد أصبحت الحالة أكثر تعقيدا واشتعالا باستمرار الأنشطة الاستيطانية غير القانونية، وأعمال الإرهاب، وتصاعد التطرف العنيف وزيادة التطرف. وهذه الأنشطة الجارية تسببت في خسائر فادحة في الأرواح وخلل ثقافة المدنيين وسبل عيشهم، وهي تشكل عقبة أمام عملية السلام، بما في ذلك حل الدولتين، وتمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفيت نام، شأنها شأن المجتمع الدولي، تشعر بقلق بالغ إزاء التطورات الخطيرة في المنطقة، وبخاصة تصاعد التوترات والاشتباكات العنيفة التي وقعت مؤخرا حول مدينة القدس القديمة. ونحن ندين بقوة جميع أشكال الإرهاب والعنف، ونعرب عن تعازينا للأسر المكلمة ونتمنى الشفاء العاجل للجرحي. ونعرب أيضا عن قلقنا الشديد إزاء إغلاق المسجد الأقصى المبارك.

ومن الواضح أن نصف قرن من الاحتلال هو مأساة لجميع الأطراف. ويجب أن نتذكر أن الاحتلال غير قانوني بموجب القانون الدولي، وهو يجعل تحقيق السلام أمرا مستحيلا. وندعو إسرائيل إلى الكف عن أي زيادة في الأنشطة الاستيطانية، وكذلك عن إغلاق قطاع غزة، واستعادة احترام الوضع التاريخي القائم للأماكن المقدسة في القدس، وفي الوقت نفسه، تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني. ونحث جميع الأطراف المعنية على تجميد كامل إجراءات العداء

إن تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة سيظل مرتبطاً بشكل مباشر باستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة المتمثلة في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكل الأراضي الفلسطينية ووقف إسرائيل كافة أنشطتها الاستيطانية.

وفي الختام، تؤكد مملكة البحرين أن القضية الفلسطينية ستظل في صدارة أولويات مملكة البحرين، التي تدعم كافة المساعي الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم لهذه القضية، يقوم على حل الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية لتتولد أمام جميع دول المنطقة فرص للتنمية والاستقرار.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بصاديق (الجزائر): السيد الرئيس، بداية، أتقدم إليكم، باسم الوفد الجزائري، بالشكر الجزيل على تنظيمكم لهذه المناقشة المفتوحة بشأن الشرق الأوسط والتطورات الخطيرة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أتقدم بشكرنا إلى السيد نيكولاوي ملادينوف على ما ورد في تقريره في هذا الشأن. كما يعرب وفد بلادي عن انضمامه لمضمون البيانين اللذين أدلى بهما باسم كل من منظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

تدين الجزائر بشدة الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة والبشعة التي ارتكبتها ولا زالت تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المصلين الفلسطينيين في محيط المسجد الأقصى وكذا العديد من مناطق الضفة الغربية، بالإضافة إلى الحصار الظالم على قطاع غزة رغم النداءات الدولية المتكررة لإنهاء الاحتلال، بما فيها قرارات ولوائح مجلس الأمن والجمعية العامة. إن هذه الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة، من عمليات قتل

للأمم المتحدة ومع توفر النوايا الحسنة لدى جميع الدول الأعضاء والإسهامات الاستباقية للمنظمات الإقليمية ذات الصلة وغيرها من أصحاب المصلحة.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على استعداد فييت نام لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي في هذه المساعي الجماعية الهادفة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): شكراً، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط.

يدين وفد بلادي بشدة قيام إسرائيل بمنع إقامة الصلاة في الحرم القدسي الشريف في خطوة تتناقض تماماً مع حرية ممارسة الشعائر الدينية في المسجد الأقصى، وتمثل انتهاكا صارخا لمشاعر المسلمين في جميع أنحاء العالم، وتندرج ضمن المحاولات الإسرائيلية المرفوضة لتغيير الوضع القائم في القدس والمسجد الأقصى.

وتعرب مملكة البحرين عن قلقها وأسفها تجاه أحداث العنف التي وقعت في ساحة المسجد الأقصى، وتشدد على ضرورة فتح المسجد الأقصى فوراً أمام المصلين. وتؤكد على ضرورة ضبط النفس من جميع الأطراف والالتزام بالمعاهدات الدولية، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، وقيام المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته لوقف كافة الانتهاكات والتصدي لكافة المحاولات الرامية لتغيير الوضع القانوني والتاريخي في القدس. كما تدعو مملكة البحرين مجدداً كافة أطراف المجتمع الدولي، وتحديدًا مجلس الأمن، إلى تحمل مسؤولياته والتدخل لوقف هذه الممارسات الخطيرة واحترام المواثيق والقوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بوضعية مدينة القدس وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني ومقدساته وضمان احترام حرية العبادة لأبناء الشعب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد المحمود (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): باسم دولة الإمارات العربية المتحدة، أهنيء الصين على تولي رئاسة المجلس وأعرب عن التقدير لترؤسها المناقشة الفصلية المفتوحة بشأن الشرق الأوسط. وأشكر السيد ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية في هذا الصباح.

تؤيد الإمارات العربية المتحدة البيان الذي أدلى به بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

إن مناقشة اليوم لا يمكن أن تكون أكثر إلحاحاً أو أحسن توقيتاً، فيما نشهد تدهور الحالة الأمنية بصورة خطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

يشير جنز دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص مواصلة إسرائيل عدوانها تجاه الأماكن المقدسة في القدس والتدابير التي اتخذتها لتغيير الوضع القائم في المدينة. وندين بشدة إغلاق المسجد الأقصى. وتدعو الإمارات العربية المتحدة إلى إزالة جميع العراقيل التي تعوق وصول المصلين إلى المسجد الأقصى وإلى الاحترام الكامل للمركز التاريخي والقانوني لمدينة القدس.

ويجب على المجتمع الدولي المشاركة لتهدئة التوترات في المسجد الأقصى وكذلك لحث إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الوفاء بالتزاماتها الدولية القانونية وإنهاء إجراءاتها الأحادية الجانب. وتحقيقاً لهذه الغاية، تُعرب الإمارات العربية المتحدة عن تأييدها للجهود الدبلوماسية التي بذلها جلالة الملك عبد الله، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، الوصي على الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس الشرقية، لتخفيف حدة التوترات والحفاظ على الوضع القائم على أرض الواقع.

ولا زالت أنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية وغيرها من التدابير الاستفزازية تشكل عقبات رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين

واعتقال ضد المصلين الفلسطينيين في محيط المسجد الأقصى المبارك والإجراءات القمعية من عقوبات جماعية مرتكبة في حق الشعب الفلسطيني وحرمانه من حرية ممارسة الشعائر الدينية وتشريد للمدنيين وهدم للمنازل، تُعتبر جرائم إرهابية شنعاء، تدينها الجزائر وتشجبها بأشد العبارات. كما أن هذه الممارسات تؤكد مرة أخرى على الطبيعة الممجية والعنصرية لنظام الاحتلال وقواته وعلى انتهاكه الصارخ للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، دون خشية من أي عقاب وفي غياب مساءلة رادعة. مما يستوجب أكثر من أي وقت مضى التحرك الفوري للمجتمع الدولي لوضع حد لهذه الأعمال الإجرامية.

ويعرب وفد بلادي عن تضامن الجزائر الكامل مع دولة فلسطين الشقيقة، قيادة وشعباً، مجدداً موقف الجزائر الداعم للشعب الفلسطيني ولقضيته العادلة لاسترجاع كامل حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها الاعتراف الكامل بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني فوق أرضه المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس الشرقية.

أمام تواصل هذه التصعيدات الخطيرة والممارسات الممنهجة التي تسعى إلى تهويد المقدسات الإسلامية، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى الإسراع في التحرك العاجل لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني الأعزل ومقدساته ووضع حد لهذه الأعمال الإجرامية المتصاعدة التي يتعرض لها يومياً. كما ندعو مجلس الأمن إلى تحمل كامل مسؤولياته والعمل على تنفيذ جميع قراراته المتخذة في هذا الصدد.

وفي الختام، نؤكد مجدداً على أن قدرة المجتمع الدولي في إرساء الأمن والسلم الدوليين تبقى قيد الاختبار، بدءاً بتدابير التضامن المستعجلة والتي تساهم فيها الجزائر بصفة معتبرة ومستمرة، وكذا إيجاد حلول دائمة تعكس درجة التزامنا بالأركان الثلاثة التي تأسست عليها الأمم المتحدة، وهي إرساء ودعم السلم والأمن الدوليين، والتنمية، واحترام وترقية حقوق الإنسان.

العربي السوري وحلفائه في مواجهة الحرب الإرهابية المفروضة عليها منذ أكثر من ست سنوات. وكذلك للتغطية على ما قام ويقوم به نظام بني سعود بالتحالف مع إسرائيل ومع بعض ممالك ومشيخات منطقة الخليج وحكومات بعض الدول في المنطقة والعالم، من دعم وتمويل وتسليح للمجموعات الإرهابية المسلحة.

وتناسى ممثل النظام السعودي أن الإرهاب في العالم ما هو إلا نتيجة لتبني النظام الحاكم في مملكة بني سعود نهج دعم الفكر المتطرف والسعي لنشره في كافة أنحاء العالم، من خلال دعم المراكز الدينية، التي يتم الإنفاق عليها سنوياً بمليارات الدولارات، لنشر وتبني الفكر الوهابي الذي يقوم على نبذ الآخر وتكفيره وتحليل دمه.

ولقد حذرنا منذ الأيام الأولى للحرب الإرهابية المفروضة على بلادي، سورية، من أن الإرهاب الذي يضرب بلادي مصدره بعض دول الخليج، وبشكل خاص السعودية وقطر. واليوم، وبعد أكثر من ٦ سنوات من تحليلنا هذا، أتى البعض ليقول إن قطر هي دولة راعية للإرهاب. أما أنا فأقول لمدوب النظام السعودي أن يوم توصيفكم كدولة أساسية في رعاية الإرهاب العالمي هو يوم قادم لا محالة، وأن ضحايا الإرهاب في سورية والعالم سيواجهونكم وسيحاكمونكم أينما كنتم، أنتم وكل من دعم الإرهاب في سورية والعالم.

الرئيس (تكلم بالصينية): طلبت ممثلة إسرائيل الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيتها الكلمة الآن.

السيدة ميتزاد (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): من المؤسف أن نسمع بعض الدول اليوم وهي تدلي ببيانات منفصلة تماماً عن الواقع. وبدلاً من تهدئة التوترات، يسيء البعض استخدام هذه المنصة لتأجيج النيران بتوجيه اتهامات تحريضية وباطلة.

واسمحوا لي أن أوضح. إن إسرائيل ملتزمة باحترام الوضع الراهن بشأن جبل الهيكل. فإسرائيل تصون حرية الدين والحق

الذي يمنح الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف. لقد بقيت أزمة الشعب الفلسطيني مستمرة منذ ما يقرب من سبعة عقود وحن الوقت لإنهائها. وندعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتوصل إلى حل الدولتين، والذي يُنشئ دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لمبادرة السلام العربية والقرارات ذات الصلة ومبادئ مدريد.

إن الهدف الرئيسي لدولة الإمارات هو تعزيز الأمن والاستقرار في منطقتنا. واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والافتقار إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية يزعزع بصورة خطيرة استقرار الشرق الأوسط. وتمهد الحالة في الأراضي المحتلة الطريق للجماعات المتطرفة لنشر رسائلها عن الإرهاب والتطرف العنيف والتغدي على السكان بخططها التدميرية في جميع أنحاء المنطقة.

وفي الختام، ندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى مساءلة الدول عن نشر النزاع وانعدام الأمن الإقليمي بدعم وتمويل الإرهاب، وبالتالي انتهاك القانون الدولي وقرارات هذه الهيئة. وتؤمن الإمارات العربية المتحدة بأن القانون الدولي والمؤسسات التي يركز عليها أساسية للاستقرار الدائم، ونباشد الدول الأعضاء بالامتنال لقرارات مجلس الأمن، وفقاً للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالصينية): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد قاسم آغا (الجمهورية العربية السورية): لن أطيل عليكم، سيدي الرئيس. كعادته، ألقى ممثل النظام الوهابي السعودي الراعي للإرهاب التكفيري العالمي بيان مليء بمغالطات وتشويه للحقائق، وذلك في محاولة يائسة منه لخدمة مصالح إسرائيل في حرف هذا البند عن جوهره؛ أي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وفي مسعى منه لتضليل المجتمع الدولي حيال حقيقة ما يجري في بلادي، سورية، من إنجازات للجيش

حتى أن إيران ذهبت إلى حد إطلاق قذيفة تسيارية على هدف محدد ومتعمد جداً، وهو نجمة داوود. وهذا تهديد مباشر وغير مقبول ضد دولة عضو أخرى.

وعندما يتعلق الأمر بمصادقية الممثل السوري الذي تكلم هنا في وقت سابق من اليوم، فأنا على يقين من أنني لست بحاجة إلى تذكير أي ممثل من الجالسين الآن في هذه القاعة بأنه نفس الممثل الذي لا يفتأ يقول ويواصل الادعاء بأن حكومته لا تستخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبها، هذا على الرغم من جميع الأدلة الملموسة على خلاف ذلك.

الرئيس (تكلم بالصينية): طلب ممثل المملكة العربية السعودية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): إن من المضحك المبكي أن يتحدث مندوب النظام السوري عن بلادي بالطريقة التي تحدث بها. لقد وصفنا بأننا مملكة بني سعود؛ ونحن نفتخر بأننا مملكة بني سعود، الأسود أبناء الأسود. ووصفنا بأننا ننشر الدين الإسلامي، ونحن نفتخر، فنحن لا نقتل الأبناء والأطفال بالمواد الكيميائية مثلما يفعل النظام السوري. ونحن لا ننشر الرعب والإرهاب داخل بلادنا، كما يفعل النظام السوري.

فكل ما حاول أن يتحدث به المندوب السوري إنما هو مردود عليه، وهو بطبيعة الحال يسعى أيضاً إلى التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاصطياد في المياه العكرة. ونحن نقول له: أخرج من هذه اللعبة، فهذا ليس مكانك! وإنما مكانك هو أن تلمم العار الذي تواجهه من جرّاء اضطهادك للشعب السوري الشقيق.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨.

في العبادة للمسلمين والمسيحيين واليهود، وكذلك أفراد جميع الديانات الأخرى، في المواقع التاريخية.

وأود أن أشير إلى بعض الاتهامات الكاذبة التي أدلى بها هنا اليوم من بعض الدول الأعضاء.

لقد دُهِشْتُ لسماح ممثلة لبنان تُشير إلى بلدها على أنه منارة للديمقراطية ورائد في الدفاع عن حقوق الإنسان. وأقترح على ممثلة حكومة يُمسك فيها حزب الله، وهو منظمة مصنّفة على أنها إرهابية، عدة مناصب ويُعتبر حزياً سياسياً شرعياً، أن تعيد التدقيق في الوقائع. وهذا هو حزب الله نفسه المعروف بارتكابه فظائع لا توصف في سورية والذي ذاع صيته بسبب أنشطته الإرهابية في جميع أنحاء الشرق الأوسط. أما عن أخذ لبنان الكلمة ليتكلم عن حقوق الإنسان، فأقترح قراءة التقرير الأخير عن تعذيب مواطنين سوريين في لبنان على يد السلطات اللبنانية وهم رهن الاعتقال لديها.

ولا بدّ أن ممثل إيران لا يخجل من أن يجلس هنا اليوم وأن يتكلم في هذه القاعة فيما بلده تواصل تشجيع الإرهاب وزعزعة استقرار الشرق الأوسط. إنه ممثل نظام يُسلّح المنظمات الإرهابية في جميع أنحاء المنطقة ويشدّ من عضد نظام الأسد القاتل في سورية. تفعل إيران كل ذلك في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن.

وتواصل إيران تطوير برنامج للقذائف التسيارية الهجومية في انتهاك مباشر للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وكما جاء في تقرير الأمين العام عن هذا القرار (S/2017/515)، تواصل إيران تصدير الأسلحة غير المشروعة إلى مختلف الجماعات الإرهابية ومناطق النزاع.